وزارة التعـــليم العالـــي والبحـث العلمـــــي
جامعة يحي فارس- المدية

كليـة العلوم الاقتصادية والـتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دراسة قياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: الاقتصاد الكمي

إعداد
- معمري اكرام
- معمري هنية

إشراف
د/ جعفري جمال

أعضاء لجنة المناقشة

تهتان موراد	أستاذ	رئيسا
جعفري جمال	استاذ محاضر "ب"	مشرفا
جغلاف علي	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024

وزارة التعـــليم العالـــي والبحـــث العلمـــــي
جامعة يحي فارس- المدية

كليـة الـعلوم الاقتصادية والـتجارية وعـلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دراسة قياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: الاقتصاد الكمي

إعداد
- معمري اكرام
- معمري هنية

إشراف
د/ جعفري جمال

أعضاء لجنة المناقشة

تهتان موراد	أستاذ	رئيسا
جعفري جمال	استاذ محاضر "ب"	مشرفا
جغلاف علي	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

قال الله تعالى في محكم تنزيله

﴿ **لئن شكرتم لأزيدنكم** ﴾

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نشكر الله الحي القدير على أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل فالحمد الله حتى ترضى والحمد الله إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا..

نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

أستاذنا الفاضل

"جعفري جمال "

على ما قدمه لنا من نصائح ومساعدات وإرشادات لإنجاز هذا العمل

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين رافقونا طيبة مشوارنا الدراسي ولم يبخلوا علينا بالأمانة العلمية..

إلى كل من ساعدني وساعدني من قريب ومن بعيد

،ولو بكلمة طيبة ودعاء

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا المتواضع نافعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج من بعدنا ..



خريجة 2024

اهـداء

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)

اللهم كما أنعمت فزد ،وكما زدت فبارك ،وكما باركت فتمم، وكما أتممت فثبت ،فهنيئا لي حصاد تعبي وجهودي

إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفي نوره أبدا، والذي بذل جهد السنين من أجل أن اعتلي سلالم النجاح ، الرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه

"والدي العزيز" ....دمت لما ذخراً

إلى من سكنت قلبي، الذي يتجاوز وصفها الثمانية والعشرون حرفا إلى من شعر بلذة هذه الفرحة لي ومعي ، شكرا من القلب

"أمي"

إلى الحياة التي لا أستغني عنها إلى من يشقى لأجل إسعادي الذين يفرحهم نجاحي ويتمنون لي الخير دوما إلى من اشتد عضدي بيهم

" أخي وأخواتي"

إلى اسباط أبي وفقكم الله ورعاكم يا فرحة العمر وبهجة البيت

إلى مصدر قوتي أرضي الصلبة وجداري المتين الداعمين في الخفاء إلى رفقاء الدرب كنتهم عونا وسندا في هذا الطريق كل باسمه إلى زملائي في فلسطين الذين منعتهم الحرب أن يكونوا مكاني

ها أنا اليوم أتممت أول ثمرة نجاحي الذي هو نجاح والدي الذي لطالما تمنياه ،لله الشكر كله أن وفقني لهذه اللحظة، فالحمد الله رب العالمين

معمري إكرام



خريجة 2024

اهداء

الى من اوصى بهما الله ورسوله صلى الله عليه و سلم وجعل رضاهم من رضاه وطاعتهما من طاعته، الى اعز واقرب الناس الى قلبي وكانا سببا في سعادتي وسندا لي في جهودي .الى منبع العطف والحنان واعز ما وهبني الرحمان اليك

"أمي الغالية"

حفظك الله واطال في عمرك .الى رمز الطيبة وعطاء، الى صاحب الفضل في تكوين شخصيتي . اليك

"ابي العزيز"

ادام الله عزك واطال الله في عمرك

وإلى جدي وجدتي اطال الله في عمرهما.

الى اخوتي رشيد محمد ابراهيم رابح فارس أيوب غانية زهية واولادهم

الى "زوجي"

وعائلته الكريمة التي كانت لي سندا وخاصة ابو زوجي الذي يعتبر ابي الثاني كان حافزا لي في اتمام مشواري

الى ابني وقرة عيني وحبيبي "تميم حسين"

الى من شاء الله مؤاخاتهم

كما أهدي هذا العمل الى استاذي مشرف جعفري جمال، الى شريكتي في هذا العمل معمري إكرام.

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .



معمري هنية

الملخـص:

تهدف هذه الدراسة الى تبيان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وجود علاقة عكسية لكل من معدل التضخم و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغيرات مفسرة على معدل البطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معدل البطالة، نموذج ARDL.

Abstract:

This study aims to demonstrate the role of small and medium enterprises on the unemployment rate in Algeria during the period (2000-2022) using the autoregressive distributed lag model (ARDL). The study reached results, the most important of which is the existence of an inverse relationship for both the inflation rate and small and medium enterprises as explanatory variables. On the unemployment rate in Algeria

Keywords: small and medium enterprises, unemployment, ARDL model

الـفـهـرس

شكر وتقدير	
إهداء	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ–ط
الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	1
المبحث الأول :نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المطلب الأول :مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المطلب الثاني :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4
المطلب الثالث : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7
المبحث الثاني :أهمية وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها	10
المطلب الأول :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المطلب الثاني :أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المطلب الثالث : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	17
المبحث الثالث :عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها	21
المطلب الأول :عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
المطلب الثاني :المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني :البطالة ،مفهومها وأنواعها	
تمهيد	30
المبحث الأول :ماهية ظاهرة البطالة	31
المطلب الأول :تعريف البطالة وأنواعها	31
المطلب الثاني :الآثار الناجمة عن البطالة	36
المطلب الثالث : أسباب البطالة في الجزائر المبحث الثاني :استراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر	38

المبحث الثاني : استراتجيات مواجهة البطالة في الجزائر	40
المطلب الأول :سياسة مواجهة البطالة ضمن برامج تشغيل الشباب وإدماجه	40
المطلب الثاني : الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
المبحث الثالث : التجارب الدولية الرائدة في مجال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة	48
المطلب الأول : التجارب العربية	48
المطلب الثاني : التجارب الغربية	51
المطلب الثالث :التجارب الآسيوية	52
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث :دراسة قياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	
تمهيد	57
المبحث الأول :دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر	58
المطلب الأول : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 -2022	58
المطلب الثاني : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	60
المطلب الثالث : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	60
المبحث الثاني :أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL	61
المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك	62
المطلب الثاني:نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL	64
المبحث الثالث : تحليل قياسي لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	66
المطلب الأول : تعريف متغيرات الدراسة والعينة	66
المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك	67
المطلب الثالث :تقدير نموذج ARDL دراسة صلاحيته	71
خلاصة الفصل	75

خاتمة	79
قائمة المراجع	82
الملاحق	90

فهرس الجداول

الجـــــدول	الصفحة
الجدول 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي	5
الجدول رقم 02: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	7
الجدول رقم 03:نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صادرات الصناعة التحويلية في بعض الدول العربية	10
الجدول رقم 04: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الشباب حسب القطاع للفترة (2010-2016)	42
الجدول 05: توزيع القروض الممنوحة من قبل الوكالة حسب الجنس إلى غاية 30-06-2015	43
الجدول رقم 06: توزيع القروض الممنوحة من قبل الوكالة حسب قطاع النشاط إلى غاية 30-06-2015	44
الجدول 07: المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة وكذا عدد العمال المستحدث حسب قطاع النشاط سنتي 2015-2016	46
الجدول 08: مبالغ الاستثمار وعدد العمال المستحدث من طرف الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في كل من الشمال الهضاب العليا والجنوب تراكميا إلى غاية 31/12/2016.	48
الجدول رقم 9: التعريف بمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة ومصدر البيانات.	67
جدول10: اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF و PP	67
جدول 11: نتائج اختبار الحدود (Bounds test)	71
الجدول.12 نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل	71
جدول13: نتائج نموذج تصحح الخطأ ECMفي الأجل القصير	72
جدول 14: نتائج الاختبارت التشخيصية للنموذج	73

فهرس الأشكال

الأشكال	الصفحة
شكل (1.3): تطور معدلات البطالة في الجزائر من 2000إلى 2022	**58**
شكل(2.3): منحى يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .	**60**
شكل(3-3):منحى يوضح تطور التضخم في الجزائر من 2000إلى 2022	**61**
الشكل رقم:(3-4) : تحديد الفترة المثلى للتأخير	**70**
الشكل رقم (3-5) : نتائج المجموع التراكمي للبواقي التراجعية CUSUM	**74**
الشكل (3-6) : نتائج المجموع التراكمي لمربعات البواقي التراجعية (CUSUM OF Squares)	**74**

مقـــــدمـــة

في عصر تعدد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي نمر به اليوم، تبرز مشكلة البطالة كواحدة من أكبر التحديات التي تواجه العديد من الاقتصادات المختلفة على الصعيدين المحلي والعالمي حول العالم.

البطالة، كظاهرة تتجسد في كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تشكل عبئًا ثقيلاً على كل مجتمع بشري، لا يخلو منها مجتمع إنساني عبر التاريخ. فهي ليست مجرد تحدي اقتصادي، بل هي أزمة تتسلل إلى عمق الجماعات والأفراد، متسببة في تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة معدلات الجريمة وانخفاض مستوى العيش.

تحمل البطالة على عاتقها تداعيات واسعة النطاق، حيث تُلقي بظلالها السلبية على استقرار المجتمعات وتنميط الحياة الاقتصادية. فإنها تعطل جزءًا كبيرًا من القدرات البشرية، وتُفقِد الفرص المتاحة لزيادة الإنتاجية وتحقيق التقدم الاقتصادي.

تتجه الدول المتقدمة والنامية نحو تبني سياسات وبرامج لمعالجة هذه الظاهرة العابرة للحدود، ومن بين أهم تلك السياسات تشجيع البطالين على إنشاء مؤسسات خاصة بهم، وهي في غالب الحال مؤسسات صغيرة ومتوسطة. فتعتبر هذه المؤسسات أحد أهم القطاعات الاقتصادية، حيث تلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تتميز بمرونتها وقدرتها على التكيف مع التحولات الاقتصادية، تمثل عنصرًا حيويًا في بناء الاقتصادات المستقرة والمتنامية. فإن وجودها يسهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتنشيط الاقتصاد المحلي.

في السياق الجزائري، حيث تشهد مشكلة البطالة ارتفاعًا ملحوظًا، تتخذ الحكومة إجراءات استثنائية لمواجهتها. ومن بين تلك الإجراءات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى العيش. إن تفعيل دور هذه المؤسسات يتطلب إيجاد بيئة مواتية وداعمة، تشجع على الابتكار وتوفير الدعم المالي والتدريبي الضروري.

من هنا، ينبغي فتح باب البحث والتحليل حول كيفية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف حدة مشكلة البطالة، وذلك من خلال استكشاف أفضل السبل والسياسات التي يمكن أن تعزز دور هذه المؤسسات كمحرك للنمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

الإشكالية:

بناء على ما سبق تتبلور معالم إشكالية بحثنا كالآتي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية تندرج لدينا جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف يؤثر معدل التضخم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدل البطالة؟

2-ما مدى فعالية نموذج ARDL في قياس اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر؟

3- هل توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة ؟

أولا /الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية، قمنا بطرح الفرضية الرئيسية التالية:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثر إيجابي وفعال في الحد من مستوى البطالة.

بناء على هذه الفرضية الرئيسية فإننا نضع الفرضيات الفرعية الآتية:

1- الفرضية الفرعية 01: يؤثر كل من معدل التضخم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عكسيا على معدل البطالة.

2- الفرضية الفرعية 02: لنموذجARDL فعالية جيدة في قياس اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة .

3- الفرضية الفرعية 03: توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة في الجزائر.

ثانيا/ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- دراسة واقع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة على المستوى المحلي.
- فهم كيفية تأثير السياسات الحكومية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة.
- تحديد التحديات والعقبات التي تواجه هذه المؤسسات في النمو والتوسع.
- استكشاف فعالية البرامج والمشاريع التي تهدف إلى دعم وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة للتخفيف من مشكلة البطالة.

ثالثا/ أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الذاتية في البحث حول هذا الموضوع لأهميته البالغة في التأثير على الاقتصاد والمجتمع.
- اعتبار دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليل معدلات البطالة تحدٍ هامًا يجب التركيز عليه.
- رأينا أن فهم العوامل التي تؤثر في نجاح هذه المؤسسات قد يساهم في تطوير السياسات الاقتصادية الفعّالة وبالتالي لها أن تخفف من البطالة فقررنا تسليط الضوء عليها.

رابعا /حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة كلا من:

- **الحدود المكانية:** وتخص الجانب الاقتصادي لدولة لجزائر .
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة القياسية خلال الفترة الممتدة من2000 إلى2022

خامسا /منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لملائمته طبيعة دراستنا، كما قمنا في دراستنا هذه باعتماد مجموعة من الأدوات والمتمثلة فيما يلي:

- بالنسبة للجانب النظري: اعتمدنا أسلوب المسح المكتبي من خلال الكتب والمقالات والأطروحات والدراسات السابقة، وهذا على مستوى مكتبة الجامعة والمكتبة الالكترونية والبحث العلمي Google Scholar، وأيضا اعتماد المجلات العلمية على موقع ASJPوهذا بغرض الإحاطة بعناصر موضوع دراستنا "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ظاهرة البطالة".

- بالنسبة للجانب التطبيقي: اعتمدنا على المنهج الاحصائي الذي سيتضمن الاسلوب القياسي للتقدير من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ،وفي هذا الاطار سيتم استخدام اختبار Bounds Test لاختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل ، كما سيتم القيام باختبارات استقرارية السلاسل الزمنية ADF،PP للتأكد من وجود جذر الوحدة . وذلك بتطبيق خطوات النمذجة القياسية من تقدير معلمات واختبار النموذج باستعمال برنامج معلوماتية يتماشى مع طبيعة الموضوع وسيتم الاستعانة ببرنامج (Eviews 10).

سادسا /هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى ثلاث فصول، حيث:

- تطرقنا في الفصل الأول مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فقسمنا هذا الفصل بدوره الى ثلاث مباحث. حيث حاولنا من خلال المبحث الأول الذي نحاول من خلاله إعطاء نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما بالنسبة للمبحث الثاني فحاولنا من خلاله التعرض إلى أهمية وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها، ختاما بالمبحث الثالث الذي نحاول من خلاله عرض عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها.

- بالنسبة للفصل الثاني المعنون بالبطالة، مفهومها وأنواعها، فقسمنا هذا البحث إلى ثلاث مباحث حيث، المبحث الأول نحاول من خلاله التعرف على ماهية ظاهرة البطالة، أما المبحث الثاني تمحور حول استراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر، ختاما بالمبحث الثالث حول التجارب الدولية الرائدة في مجال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة.

- ختاما بالفصل الثالث المعنون بـ: سنقوم بدراسة تطبيقية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر ، وهذا ضمن ثلاثة مباحث حيث سيتم التطرق في المبحث الأول لدراسة تحليلية لتطور من معدل البطالة والمعدل التضخم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة من 2000إلى

2022، اما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى اساسيات النمذجة القياسية ، بينما سيتناول المبحث الثالث تحليل قياسي لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة باستخدام نموذج ARDL مع مناقشة تحليل نتائج هذه الدراسة القياسية واختبار صلاحية النموذج .

سابعا/ الدراسـات السابقة:

إن الدراسات السابقة من المرتكزات الرئيسية التي تثري أي دراسة للانطلاق منها، وفيما يأتي عرض لعدد من الدراسات السابقة الخاصة بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطال.

❑ **الدراسات العربية**

الدراسة الأولى : دراسة مريم بوراس ، فوزي شوق تحت عنوان أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000إلى 2022) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000إلى 2022، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ،

توصلت **نتائج الدراسة** إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لنسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل العام ومعدل البطالة ، هذه النتيجة تشير إلى فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص معدل البطالة ، كونها أجد العوامل الاقتصادية الموفرة للتوظيف وامتصاص طالبي العمل ، كما يؤثر معدل التضخم (كمتغير مفسر) بشكل سلبي ومعنوي على معدل البطالة ، وذلك في المدى القصير .

الدراسة الثانية : دراسة مصطفى رديف ، اسماعيل مراد تحت عنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واشكالية البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2000–2018)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر خلال الفترة (2000-2018) حيث تم الاعتماد على بيانات من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متعلقة بنسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف إلى إجمالي العمالة المشتغلة وطنيا ، وبيانات أخرى تخص البطالة من الديوان الوطني للإحصائيات خلال فترة الدراسة .

وأشارت النتائج إلى أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين بمعنى آخر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها مساهمة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر .

- **الدراسة الثالثة : دراسة لطفي مخزومي ، خالدي مليكة تحت عنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكل البطالة بالجزائر للفترة 1999-2016**

ركزت هذه الدراسة على أهم قطاع في اقتصاديات دول العالم ألا وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كونها تعتبر ركيزة لتنشيط الاقتصاد خارج المحروقات ، وكقاعدة لتنويع الانتاجية الصناعية ، ورغم الاجراءات والإصلاحات والتشريعات الصادرة من صناع القرار بالجزائر ، إلا أن ثقافة الاستثمار خارج القطاع العام ، لم تتجسد وفق ما يتماشى واقتصاديات الدول المتقدمة ، وعليه في هذه الدراسة سلط الضوء عند مدى أهمية هذه المؤسسات في مساهمتها في تقليص معدلات البطالة بالاستعانة بالنموذج القياسي .

حيث **استنتجت هذه الدراسة** زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى القصير لها آثار ايجابية في تقليص معدلات البطالة ، بينما على المدى الطويل فليس لها آثار وهذا يرجع كون أن الوطن قائم على استراتيجية تتسم بالأحادية والريعية ، وإهمال القطاعات الانتاجية الأخرى مما أهمل المؤسسات الاستثمارية ، يعني هشاشة الاقتصاد الوطني وغياب قوانين وقواعد تحكم مثل هذه المؤسسات أدى إلى تثبيط نمو أو إنشاء أو استمرارية هذه المؤسسات بالجزائر وبالتالي تنعكس بالسلب على مستوى التنمية الاقتصادية المحلية .

- **الدراسات الأجنبية**

- **الدراسة الأولى : دراسة HASSAINE Yasser تحت عنوان The impact of SMEs on th unemployment in Algeria from 2003 to 2017**

هدفت هذه الدراسة إلى:

– تحليل أثر تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد العاطلين عن العمل في الجزائر خلال الفترة 2003-2017؛

-التعرف على الوضع الحالي ووضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

-التعرف البطالة وواقعها في الجزائر.

-تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من البطالة.

لتحقيق أهداف الدراسة، تكونت عينة الدراسة من 30 ملاحظة نصف سنوية للفترة 2003-2017. حيث تم جمع مصادر متغيرات الدراسة من إصدارات مختلفة من النشرات الإعلامية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، البنك الدولي، والمكتب الوطني للإحصاء. ولهذا قام الباحث باستخدام نموذج ARDL الذي يعطينا نتائج أكثر كفاءة ودقة، وأظهر الاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

توصلت الباحثة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين عدد العاطلين عن العمل والمتغير المستقل (عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة)، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج. وأيضا هناك علاقة إيجابية على المدى الطويل بين عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعدد العاطلين عن العمل ووجود علاقة عكسية بينهما على المدى القصير.

وفي نهاية دراسته، تقدم الباحث بالمقترحات الآتية:

- يجب على الحكومة تبني سياسة تزيد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة معوقات السوق وتحسين إنتاجها وتحسين وضعها من أجل خلق فرص عمل طويلة الأجل لاستيعاب الطلب المتزايد على العمالة؛
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أكثر جاذبية للقوى العاملة من خلال تقديم التسهيلات الضريبية للمؤسسات الجديدة؛
- الدعم والمرافقة الفعالة والجدية من قبل الوكالات والهيئات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز هذا القطاع في الجزائر.

- **الدراسة الثانية : MOKUOLU Joseph Oluseye تحت عنوان THE ROLE OFSMALL AND MEDIUM SCALE ENTERRISES IN UNEMPLOYMET REDUCTION IN NIGERIA.**

تناولت هذه الدراسة دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في نيجيريا . وتم الحصول على بيانات السلاسل الثانوية للدراسة ، وتشمل طرق التقدير المستخدمة الأساليب المستخدمة في تحليل الدراسة تحليل الإحصاء الوصفي ، والتكامل المشترك ARDL ، ونموذج تصحيح الخطأ وغيرها من اختبارات التقدير

البعدي . كشفت هذه الدراسات أن مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التصدير لها تأثير ايجابي ضئيل على الحد من البطالة في نيجيريا على المدى الطويل ووفقا للدراسة يتعين على الحكومة تعزيز بيئة مواتية للشركات الصغيرة والمتوسطة ، ويجب على شركات ادارة القروض أن تمنح الشركات الصغيرة والمتوسطة قروضا بشروط معقولة ، ويجب على الحكومة أيضا تقديم حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة .

- **دراسة الثالثة : Ouissam Boukedjane تحت عنوان Small And Medium Enterprise And Its Role In Reducing Unemployment Rates In Algeria : An Analytical Reading For The Period (2010-2017)**

في هذه الدراسة تم تسليط الضوء على مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة خلال الفترة من 2010إلى 2017 ، حيث تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الحلول لدفع عجلة التنمية والحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم دول العالم سواء المتقدم أو النامية

والجزائر على أساس أنها من الدول التي اتجهت مؤخرا إلى اقتصاد السوق ، مما أدى إلى خصخصة المؤسسات العمومية ، مما أدى إلى ارتفاع ارتفاع نسبة البطالة في تلك الفترة ، وعمل هذا الإجراء ، بالإضافة إلى إجراءات أخرى

وتوصي هذه الدراسة بضرورة إجراء دورات تدريبية و توعوية للعاطلين عن العمل ، لحثهم وتشجيعهم على أهمية إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

التعقيب:

تتفق دراستنا والدراسات السابقة في المتغيرات حيث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "المتغير المستقل"، والحد من ظاهرة البطالة "المتغير التابع"، أيضا تسعى دراستنا والدراسات السابقة التي تم عرضها إلى كشف الدور الجوهري الذي تأخذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة ظاهرة البطالة والحد منها. كما تتفق دراستنا و بعض من الدراسات السابقة في استخدام نموذج ARDL.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيـد:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، إذ تعتبر محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، باعتبارها مصدرا لتنمية الدخل وتحقيق قيمة مضافة وخلق الثروة، توفير مناصب الشغل والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة.

لذا فإن معظم دول العالم أدركت الدور الاقتصادي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الابتكارات وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي.

ورغم هذا الدور المحوري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه اختلفت المفاهيم المستعملة للإحاطة بمفهوم دقيق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف الدول، كما أنها تواجه تحديات خاصة تحول دون تطورها واستمرارها، سواء ما تعلق منها بالبيئة الداخلية للمؤسسة ومنها ما تعلق بالبيئة الخارجية للمؤسسة والناجمة عن ضرورة تعامل هذه المؤسسات مع الغير.

وعليه من خلال ما سبق نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: أهمية وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها؛

المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها.

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غاية في الصعوبة تواجهه مختلف البلدان في العالم، ترجع صعوبة هذا الاختلاف للعديد من العوامل، وسنتطرق في هذا المبحث لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعريفها وأخيرا خصائصها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للاستخدام الواسع لمصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريعات القانونية والحياة الاقتصادية في مختلف الدول والمنظمات العالمية، وعلى الرغم من ذلك يبقى ليس لها تعريف دقيق وشامل متفق عليه، ومن أهم العوامل التي أدت لصعوبة تحديد أو إيجاد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بينها : [1]

- اختلاف مستويات النمو بين الدول.
- تنوع الأنشطة الاقتصادية.
- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي.
- اختلاف المصطلحات الدالة عن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى تعدد معايير التي تستند اليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها مايعتمد على حجم العمالة وحجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة... وغيرها من المعايير، لكن تم الاتفاق إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات لوضع وايضاح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين مختلف المؤسسات الأخرى المتمثلة في : [2]

[1] هالم سليمة، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 18.

[2] جلال عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص 50.

1. المعايير الكمية:

تهتم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية تتمثل في :

- معيار عدد العمال: يعتبر من المعايير الأكثر شيوعا في تصنيف المؤسسات، ومن أكثر المعايير استخداما في الدول الصناعية نظرا لسهولة الحصول على البيانات وتوافرها في غالبية الدول وإمكانية تحليلها ومعالجتها احصائيا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات. 1
- معيار رأس المال أو قيمة الاستثمار: يستخدم هذا المعيار للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأخرى، وهو معيار مكمل لمعير عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى.
- معيار قيمة المبيعات السنوية: يعتبر أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق. 2
- معيار القيمة المضافة: هي صافي انتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطية والمشتريات من الغير، يستخدم هذا المعيار في مجال النشاط الصناعي، لكنه غير صالح في اجراء المقارنات بين مختلف القطاعات.

ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية اكثر استخداما من المعايير النوعية، حيث تميل أغلبية التعاريف عند تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التركيز على عنصري حجم رأس المال وعدد العمال.[3]

2. المعايير النوعية :

هي صفات وخصائص معنوية وغير كمية تتمثل في : [4]

---

[1] أحمد إبراهيم دهشان، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر**، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر، 2021، ص 14.

[2] سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 17.

[3] نفس المرجع، ص 16.

[4] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 5.

- الاستقلالية والمسؤولية: حسب الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات نجد أن المالك هو المسير والمشرف على تسيير معظم وظائف المؤسسة، وهو الذي يتولى اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير نيابة عن المؤسسة، وله الاستقلالية في الإدارة والتسيير وفي العمل.
- الملكية: نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، يلعب فيها مالك المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.
- الحصة السوقية: الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة ضعيفة بسبب محلية نشاطها وامكانياتها وضيق أسواق منتجاتها، بالإضافة الى المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه إمكانيات وظروف عملها عكس المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة وكبيرة.
- التكنولوجيا: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة التكنولوجيا المستخدمة بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال وقلة رأس المال.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تعاريف لدول مختلفة نذكرأهم التعاريف الخاصة بها وتتمثل في:

1. تعريف الولايات المتحدة الأمركية:

اعتبر الكونغرس الأمريكي المشروع الصغير والمتوسط بأنه :"المشروع الذي يتمتع بملكية وإدارة مستقلة ويعتبر ذو تأثير محدود في الاقتصاد الذي يعمل فيه، وفي تعريف آخر اعتمدته أدارة الأعمال الصغيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتمد على عدد العمال بغض النظر عن القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه، حيث صنفت المؤسسات وفقا لحجمها إلى أربع أنواع أساسية: [1]

- المؤسسة المتناهية الصغر وهي التي توظف أقل من 20 عاملا.
- المؤسسة الصغيرة وهي التي توظف من 20 إلى 99 عاملا.
- المؤسسة المتوسطة وهي التي توظف من 100 إلى 499 عاملا

[1] مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص 8.

✍ المؤسسة الكبيرة وهي التي توظف أكثر من 500 عاملا.

2. **تعريف البنك الدولي** :

يتعامل البنك الدولي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التعريف الذي حددته دائرة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يوضحها الجدول التالي [1]:

الجدول 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	حجم المبيعات السنوية
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	أقل من 100 ألف دولار	أقل من 100 ألف دولار
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	أقل من 3 ملايين دولار	أقل من 3 ملايين دولار
مؤسسة متوسطة	أقل من 300	أقل من 15 مليون دولار	أقل من 15 مليون دولار

المصدر: طالب سومية شاهيناز وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد6، العدد2، الجزائر، 2021.

3. **تعريف البنك الدولي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:**

ويعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل فيهاما بين10 إلى 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة. [2]

[1] طالب سومية شاهيناز وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد6، العدد2، الجزائر، 2021، ص 204.

[2] ايت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة تيارت، الجزائر، دون تاريخ، ص 273.

4. تعريف منظمة العمل الدولية:

هي المنشآت التي لا يتجاوز استثماراتها 350 ألف دولار، كما يعمل بها ما بين 10 عمال إلى 50 عاملا.[1]

5. الاتحاد الأوروبي:

عرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لحجم موظفيها وميزانيتها السنوية كما يلي: [2]

- المؤسسة المتوسطة هي التي توظف أقل من 250 شخصا، وميزانيتها السنوية لا تتجاوز 43 مليون يورو.
- المؤسسة الصغيرة هي التي توظف أقل من 50 شخصا، ميزانيتها لا تتعدى 10 مليون يورو.
- المؤسسات المصغرة التي توظف أقل من 10 أشخاص وميزانيتها لا تتعدى 2000000 مليون يورو.

6. تعريف المشرع الجزائري :

يعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية،[3] حيث اعتمد المشرع الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعريف الاتحاد الأوروبي، حيث استند في القانون التوجيهي رقم 17-2 المؤرخ في 2017/01/10 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية، والجدول التالي يوضح طريقة التصنيف : [4]

---

[1] أحمد عبده الصباغ، **المشاكل المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق علاجها**، دار حميثرا للنشر والترجمة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2023، ص 16.

[2] مدخل خالد، مرجع سابق، ص 13.

[3] لقرع فايزة وطيبة عبد العزيز، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد15، العدد20، الشلف، الجزائر، 2019، ص 175.

[4] داود غديري وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين ارهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد9، العدد1، الجزائر، 2023، ص 39.

الجدول رقم 02: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة صغيرة جدا(TPE)	من 1 إلى 10	لا يتجاوز 40 مليون دينار	لا يتجاوز20 مليون دينار
مؤسسة صغيرة(PE)	من 10 إلى 49	من 40 إلى 400 مليون دينار	من 20 إلى 200 مليون دينار
مؤسسة متوسطة(ME)	من 50 إلى 249	من 400 إلى 4000 مليون دينار	من 200 إلى 1000 مليون دينار

المصدر: داود غديري وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين ارهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد9، العدد1، الجزائر، 2023.

وهذا التصنيف يتوافق إلى حد بعيد مع التصنيف الذي قدمه الاتحاد الأوروبي، وأيضا المشرع التركي.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة الخصائص نذكر منها :

- **سهولة التأسيس**: تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها لرؤوس أموال صغيرة نسبيا، حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.[1]
- **سهولة واستقلالية الإدارة**: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة إدارتها وقيادتها وتوجيهها والوضوح في تحديد أهدافها، وتوجيه جهود العاملين فيها نحو أفضل السبل لتحقيقها، وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل هذه المؤسسات وسهولة إقناع العاملين والعملاء، ويكون فيها مالك المؤسسة هو مديرها في نفس الوقت مما يسرع في عملية اتخاذ القرارات، كما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة وذلك على عكس المؤسسات الكبيرة التي تأخذ شكل شركات مساهمة إذ يؤدي الفصل فيها بين الملكية والإدارة إلى تعدد أهدافها.[2]

[1] هالم سليمة،مرجع سابق، ص 33.
[2] المرجع نفسه، ص 33.

المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: فسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة توجهها، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها، أما المؤسسات الكبرى فتقوم بالتعرف على هذه العناصر بواسطة ما يسمى ببحوث السوق وهذا أمر مكلف للغاية نتيجة للتغير المستمر في أذواق المستهلكين و لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على متابعة التطورات التي قد تحدث في الأسواق.[1]

انخفاض مستوى معامل رأس المال الثابت: تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا أقل كثافة في رأس المال الثابت، أي انخفاض معامل تكلفة رأس المال / تكلفة العمل، وهو ما يؤدي لاستيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة و الاعتماد عليها بدرجة كبيرة مقابل محدودية الآلات والتجهيزات، و بالتالي تقل وتنخفض تكاليف التعطلات والصيانة والإصلاحات.[2]

المرونة الكبيرة تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها، مثلا هذه المؤسسات تستطيع التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباتها بسرعة، ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف.[3]

حرية الدخول والخروج من السوق: نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول هذه المؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح لهذه المؤسسات الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة.[4]

---

[1] قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**، مذكرة نكملو لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 60.

[2] المرجع نفسه، ص 62.

[3] ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018، ص 219.

[4] المرجع نفسه، ص 200.

الحجم: يمثل الحجم خاصية مهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد ترى الإدارة والمالكين ضرورة بقاء المؤسسة صغيرة أو متوسطة ولا تتطلع لتأخذ حجما آخر، ويكون مرد هذا التطلع الحصول على ميزات تفرد، خاصة ترافق أساليب ومناهج عمل هذا المستوى من الحجم، ولا ترغب المؤسسة الانتقال إلى الحجم الأكبر رغم توفر الفرص المواتية لها. ويلاحظ في إطار هذه الخاصية بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بقيت بهذا الحجم مرغمة ومضطرة لعدم إمكانية النمو والتوسع لأسباب عديدة، وهنا فإن ميزات الحجم تمثل فوائد مرحلية تحصل عليها المؤسسة وهي تنتقل بعد ذلك إلى الحجم الأكبر وتتوسع المؤسسة.[1]

بشكل عام يمكن الاشارة إلى خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:[2]

- سهولة إنشائها : فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها والتمويل غالبا ما يكون محليا ، وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان؛
- تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل ، تناسب ظروفها المحلية ونقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة؛
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة؛
- تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيطة؛
- تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية؛
- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة؛
- تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات.

[1] بن نذير نصر الدين، **الأهمية الاقتصادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الابداع، المجلد 01، العدد 01، 2011، ص 6.

[2] حيرش نور الدين ويحياوي سعاد، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 01، العدد 02، 2019، ص 42.

المبحث الثاني: أهمية وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد، وسنتطرق في هذا المبحث المكانة التي أصبحت تحتلها هذه المؤسسات، أشكالها ومصادر تمويلها.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسي هذه المؤسسات أهمية بالغة في الاقتصاد باعتبارها منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخدمات خاصة المحلية منها، بالإضافة إلى المساهمة في التصدير لمالها من ميزات نسبية، ويمكن تفصيل هذه الأهمية كالتالي:

1- **إنجاح الاقتصاد الوطني**: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وفعالا في اقتصاديات البلدان سواء منها المتقدمة أم النامية، ويتمثل هذا الدور فيما يلي:[1]

- زيادة حجم الاستثمار وتعبئة المدخرات ودعم الاستهلاك؛
- دعم الصادرات والناتج المحلي والتقليل من الواردات، فهي تلعب دورا هاما في عملية التصديروالجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم (03):نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صادرات الصناعة التحويلية في بعض الدول العربية

البلدان	النسبة بالمئة
تونس	77.3
سوريا	75.8
المغرب	74.1
الأردن	68.1
مصر	54.7
ليبيا	35
الجزائر	33.06

المصدر: غدير أحمد سليمة وكيحلى عائشة سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 18 – 19 أفريل 2012، ص 3.

[1] غدير أحمد سليمة وكيحلي عائشة سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 18 – 19 أفريل 2012، ص 3.

2- **المساهمة في توظيف اليد العاملة:** لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في استعاب اليد العاملة والمخرجات أنظمة التعليم بشكل خاص ويعتقد الكثير من الباحثين والمتخصصين في مجال الاقتصاد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي إحدى أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لإستعاب أكبر عدد ممكن من العمالة الوطنية في سوق العمل، وهذا الاعتقاد أصبح واقعا ملموسا في السنوات الأخيرة في العديد من الدول المتقدمة منها والنامية، والجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف اليد العاملة في بعض الدول المتقدمة.[1]

3- **المساهمة في جذب وتعبئة المدخرات:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمار تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني كذلك قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وتسيير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار الأفراد العائلات ، التعاونيات الهيئات الحكومية .....) وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج، وهذا بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها. وتنميتها والمشاركة في أرباحها.[2]

4- **توفير احتياجات المشروعات الكبيرة:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً هاماً في إنجاح الشركات الكبيرة، فغالباً ما تلعب هذه الشركات الصغيرة دور الموزعين أو الموردين أو الوكلاء مثلاً : فإن شركة IBM تتعاقد مع 300000 شركات صغيرة في مختلف أنحاء العالم لتقديم خدمات الصيانة لعملائها. وتقوم المشروعات الصغيرة بدور أساسي كصناعات مغذية للشركات العملاقة. فعلى سبيل المثال، فإن شركة تويوتا تعتمد على تجميع الأجزاء المختلفة لسيارتها على المشروعات الصغيرة التي تمدها بالمكونات المختلفة للسيارة.[3]

5- **دعم وتحسين ميزان المدفوعات:** تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم النامي تكنولوجيا بسيطة في الإنتاج وتعتمد على السوق المحلي في الحصول على معظم مستلزماتها وتسويق معظم مخرجاتها ويؤدي ذلك إلى انخفاض الواردات ومن ثم التدفقات النقدية الخارجة بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى تحسين ميزان

---

[1] صيد عبد الرحمان، **أثر الإبداع التكنولوجي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن ميل شهادة الماجستير، تخصص ادارة الأعمال، معهد الباحث للتكوين والدراسات العليا بالجزائر، جامعة أريس الأمريكية، 2016، ص 37.

[2] غدير أحمد سليمة وكيحلي عائشة سلمى، المرجع السابق، ص 4.

[3] مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجية ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص 40.

المدفوعات نتيجة انخفاض الطلب على النقد الأجنبي اللازم لتمويل شراء تكنولوجيا متقدمة أو مستلزمات إنتاج مستوردة وزيادة الوارد من النقد الأجنبي مقابل زيادة الصادرات.[1]

6- **التجديد:** فبينما تركز المشروعات الكبيرة على إنتاج السلع التي لها طلب مستمر يمكن التنبؤ به فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز على السلع الأكثر مجازفة من خلال طرح ابتكارات جديدة.[2]

7- **المحافظة على استمرارية المنافسة:** تتنافس المؤسسات الصغيرة والكبيرة فيما بينها في العديد من المجالات الصغيرة، ومن الضروري المحافظة جداً المحافظة على المنافسة حيث لا يمكن إغفال أهمية المنافسة في الاقتصاد، ففي عصر التغيير السريع يمكن أن تكون المنافسة سبباً في تحقيق هذا التغيير من خلال الإبداع أو التطوير، وتظهر المنافسة في الوقت الحاضر بعدة أشكال منها : الأسعار، شروط الائتمان الخدمة، تحسين المنتج ... الخ، وتعتبر المنافسة العامل الأساسي لضمان استمرارية حركة الاقتصاد وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة والخبرات والجهود الريادية.[3]

بشكل عام يمكن الفول أن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتبع من خلال ما يلي:[4]

- دورها في التوظيف
- ارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضاف.
- أهمية حجم استثماراتها في تكوين الاقتصاد الحر.
- اعتبارها العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة "المساهمة في تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية.
- كونها ذات ميزة تنافسية نسبية يمكن للشركات الكبرى الاستفادة منها تسويق بضائع من خلالها.
- مهاراتها التنظيمية "نظرا لصغر حجمها.

---

[1] خربوطلي عامر، **ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دون طبعة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص 63.

[2] نفس المرجع، ص 63.

[3] حميد قرومي وحياة معزوز، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، جوان 2017، ص 239.

[4] سعايدية وردة وبضياف عبد المالك، **برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، التحليل والتقييم**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 08، 2023، ص 472.

- قدرتها على الابتكار، "استخدام التكنولوجيا المحلية.
- التعرف على أحوال السوق لقربها من المتعاملين.
- قدرتها على انتاج سلع وخدمات تعتبر مدخلا لإنتاج سلع وخدمات أخرى.
- مساهمتها في تحقيق استراتيجية التنمية السكانية لكونها تتسم بالمرونة في التوطين.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن العديد من التصنيفات، نذكرها فيما يلي:

1- التصنيف وفق الشكل القانوني للمؤسسة:

تصنف المؤسسات والمتوسطة قانونية كما يلي:

أولا/التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.[1]

ثانيا/ المؤسسات العامة: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، فهي تمتاز بإمكانيات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة تسهيلات وإعفاءات مختلفة وكذلك تحتوي على جهاز رقابي يتمثل في الوصاية.[2]

ثالثا/ المؤسسات الخاصة: وتصنف إلى:

1.1 مؤسسات فردية: هو ابسط الأشكال القانونية حيث يصعب التفرقة بين المؤسسة وصاحبها فهو الذي يديرها غالبا ويرسم سياستها ويتحمل مسؤوليتها ، ويتميز هذ ا النوع من المؤسسات بحرية صاحبها التامة في الإدارة والتصرف في الأموال وإنجاز الأعمال بالإضافة إلى تخفيض تكلفة البدء بنشاط هذه المؤسسة، ويقابل ذلك انه مسؤول مسؤولية كاملة عن مخاطر المؤسسة بما فيها الديون.[3]

---

[1] هاجر خلف الله، **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر، اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص 24.

[3] آيت عكاش سمير وقرومي حميد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات**، مجلة معارف، العدد14، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013، ص 229.

2.1 مؤسسات الشراكة: انقسم مؤسسات الشراكة إلى نوعين، وهما كما يلي:

أ. **المؤسسة الأموال:** شركات الأموال وتمثلها شركة المساهمة التي هي شبيهة للشركة ذات المسؤولية المحدودة في كل شيء باستثناء أن رأس المال فيها يكون موزع على شكل أسهم وليس مبالغ مقطوعة، بحيث يمكن لكل شريك تحديد قيمة مساهمة في رأس مال الشركة حسب عدد وقيمة الأسهم التي يمتلكها وللأسهم قيمتان: قيمة اسمية ومدونة وقيمة سوقية أو حقيقية تتوقف على مدى نجاح الشرك في نشاطاتها، ويتحصل صاحب السهم على أرباح تتوزع بصفة دورية على المساهمين".[1]

ب. **شركة الأشخاص:** وتنقسم هذه الشركات إلى:

✓ **شركة التضامن:** تنشأ هذه الشركة على أساس الإعتبار الشخصي وتنقضي بإنقضائه ، ولقد اختلف الفقه حول الأصل التاريخي لهذه الشركة ، فهناك جانب من الفقه يرجع أصلها إلى نظام الملكية العائلية المشتركة الذي عرفه الرومان حيث لم يكن يسمح بالدخول في هذا النظام إلا لأفراد العائلة الواحدة لأن الرابط الأخوي لم يكن متصور إلا لدى أعضاء الأسرة الواحدة وأصدقائها الدخول فيها كلما كانت لديهم نية المشاركة ، بينما يرى جانب أخر من الفقه أن أصل هذه الشركة يعود إلى القرون الوسطى ، حيث ظهرت في الجمهوريات الإيطالية التي أشتهرت بالتجارة والأموال عندما استقر المقام بالأسرة إلى السكن في المدن، وكان أفرادها إذا ما توفى مورثهم يضطرون إزاء الكثير من الصعاب إلى الإبقاء على ذمة المتوفي كما هي والإستمرار في حيازة الموروث، ولقد ورد ذكر شركة التضامن في المواد 551 على 563 من القانون التجاري.[2]

✓ **شركة التوصية البسيطة:** يعود الأصل التاريخي لشركة التوصية البسيطة إلى القرن السادس عشر قبل الميلاد عندما ابتكر الأغريق نظام القرض البحري والذي يطلق عليه القرض الذي يتضمن المخاطر الجسيمة ، ثم نتج عن ذلك عقد "الكومندا" أو التوصية ووضع الثقة، ولقد نصت على شركة التوصية البسيطة المواد 563 مكرر إلى 563 مكرر 10 من القانون التجاري.[3]

---

[1] سعاد نائف البرنوطي، **إدارة الأعمال المصغرة، أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 125.

[2] بو القرقور بوزيد، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية لولاية سكيكدة**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، 2011، ص 72.

[3] المرجع نفسه، ص 72.

✓ **شركة المحاصة:** شركة المحاصة هي شركة مستترة تنعقد بين شخص يتعامل بإسمه مع الغير، وشخص آخر أو أكثر، ويقدم كل منهم حصة من مال أو من عمل للقيام بعمل واحد أو عدد من الأعمال قصد إقتسام الأرباح والخسائر بين الشركاء، ونصت عليها المواد 795 مكرر إلى 795 مكرر من القانون التجاري.[1]

2- التصنيف وفق طبيعة نشاط المؤسسة:

يمكن تصنيفها إلى:

أ. **المؤسسات الإنتاجية:** أساسها التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط، أي المؤسسات التي تخلق قيمة مضافة، وهي تنقسم إلى نوعان:[2]

✓ **المؤسسات التي تنتج سلعا استهلاكية:** مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

✓ **المؤسسات التي تنتج سلعا إنتاجية:** لأجزاء تساهم في انتاج سلع أخرى.

ب. **المؤسسات الخدماتية:** وهي مؤسسات تقدم مجموعة من الخدمات إلى المستهلكين وإلى الهيئات الحكومية وهي تستخدم الفنيين والمحترفين وتقوم بتأجير مهاراتهم" التأمين، الصحة، التعليم ... إلخ".[3]

ت. **المؤسسات التجارية:**وهم وسطاء في قنوات التوزيع فيعملون على بيع السلع إلى المستهلك أو يشترون بضائع لبيعها إلى تجار بيع التجزئة، فهي إذن مؤسسات تقوم ببيع أو توزيع منتجات المصانع الصغيرة والمتوسطة.[4]

3. التصنيف على أساس التوجه:

تصنف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على حسب توجهها إلى:

أ. **المؤسسات العائلية:** تكون مكان اقامتها أو نشأتها العائلة، تستخدم فيها الأيدي العاملة العائلية، وتنشئ بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتوجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة.[1]

---

[1] المرجع نفسه، ص 73.

[2] سمير العبادي، ميساء حبيب سلمان، **المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، عمان، ص 31.

[3] رابح زرقاني، **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 17.

[4] المرجع نفسه، ص 17.

ب. **المؤسسات التقليدية:** يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطع لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري، وقد تلجا أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعمل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة اكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيفللتكنولوجيا وتتم عملية التسويق ببساطة.[2]

ت. **المؤسسات المتطورة والشبه المتطورة:** تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهها بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت ومراحل ومعوقات نمو الشركات الصناعية العائلية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ومن ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة ومنتظمة وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى.[3]

4. التصنيف على أساس تنظيم العمل :

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل إلى المؤسسات المصنعية والمؤسسات غير مصنعية، وهي كالتالي:

أ. **المؤسسات غير مصنعية:** تجمع المؤسسات غير المصنعية بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقي يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة. أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن. نميز في نطاق

---

[1] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011، ص13.

[2] قاضي فاطمة الزهراء وآخرون، **واقع المؤسسات الصغيرة الانشطة في مجال المنتجات الشبه طبية**، مجلة البناء الاقتصادي، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص 57.

[3] المرجع نفسه، ص 57.

الإنتاج الحرفي بين كل من الإنتاج المنزلي الذي يتخذ المنزل كمكان للعمل، والإنتاج في الورشات عندما ينتقل الحرفي الي مكان خارج المنزل.[1]

ب. **المؤسسات المصنعية:** يجمع صنف المؤسسات المصنعية كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.[2]

ت. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولة:** تعتبر من أهم أشكال التعاون الصناعي الحديثة، وأشكالها:[3]

✓ تنفيذ الأشغال: وهي المؤسسات التي تقوم بتنفيذ أشغال معينة لصالح جهة أخرى، في وقت عمل محدد مسبقا؛

✓ الإنتاج: هي المؤسسات الصناعية التي تنتج وتصنع قطع الغيار، المكونات وبعض الأدوات حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها مع الجهة المستفيدة من العملية؛

✓ تقديم الخدمات: تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الخدمات في شكل تعاون مع الغير.

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في كل فترات حياتها بدءا من تأسيسها وانطلاقها، وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وكذلك في حالة استعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية، بالإضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة لأي حدث استثنائي، وتتمثل مصادر تمويلها فيما يلي:

1- التمويل من المصادر الداخلية:

تظهر القدرة على التمويل الذاتي كمصدر يسمح بالحفاظ على الاستقلالية المالية، يمثل التمويل الداخلي الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة دون اللجوء الى مصادر خارجية تتمثل في:

---

[1] عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 51.

[2] عقبة نصيرة ، المرجع السابق، ص 51.

[3] امعمر الازهر حاشي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2021، ص 52.

أ. المدخرات الشخصية للمالكين:

إن المصدر الرئيسي لألموال المستثمرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيمة ما دفعه أصحابها، وبسبب خصوصيات هذه المؤسسات فإنها تعتمد بشكل كبير على القدرات التمويلية للمالك وهو ما أكده الذي وجد أن أصحاب هذه المؤسسات يعتمدون بشكل أكبر على مدخراتهم الشخصية أكثر من المؤسسات الكبيرة، حيث يميل هؤلاء المالك في تمويل رأس مال المؤسسة إلى الإنفاق من مدخراتهم الخاصة. ويقدم صاحب المؤسسة التمويل في بداية تكوين المؤسسة أو عند الحاجة إلى التوسع في المؤسسة أو لزيادة رأس المال العامل. والمشاكل ألساسية هنا تتمثل في القيود الطبيعية لهذا المصدر، خاصة إذا كانت الثروات الخاصة ضئيلة أو موجودة في شكل عقارات أو أراضي مشتركة في ملكيتها مع آخرين، أو أصول أخرى يصعب تحويلها إلى نقود في زمن مناسب دون خسارة.[1]

ب. التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي وبديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية، وهو عبارة عن تدفقات الأموال من عمليات المؤسسة وإعادة توظيفها، والمصدر الوحيد المتولدمن العمليات الإنتاجية للمؤسسة، فهو يساهم في نمو وتطور المؤسسة لأنه يضمن تجديد وسائل الإنتاج، كما يضمن تمويل توسع المؤسسة وبالتالي المحافظةعلى وجودها وبقائها، وتتوقف قدرة المؤسسة على تكوين التمويل الذاتي على عنصرين هما: [2]

- ✓ سياسة توزيع الأرباح؛
- ✓ سياسة التفاوض مع المحيط الداخلي والخارجي، وقدرة المؤسسة على التحكم في مختلف المصاريف، مايؤدي إلى تحقيق فوائض نقدية ترفع في مستوى التمويل الذاتي.

---

[1] حكيم بوحرب، **دور أساليب التمويل المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة تحليلية لمحددات التمويل بالرأسمال الإستثماري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، اطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 70.

[2] بوساق أحمد، **البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(المعوقات والمقومات)**،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021، ص 47-48.

يكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال (الأموال الخاصة) والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي –التمويل الذاتي– فانه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق.

2– التمويل من المصادر الخارجية:

تلجأ المؤسسة إلى مصادر التمويل الخارجية لتمويل احتياجاتها في حالة عدم كفاية الموارد الداخلية، أو بناء على هدف واستراتيجية كل مؤسسةوالمتمثلة فيما يلي:

2–1 الائتمان التجاري: يمكن تعريفه بأنه نوع من الإئتمان قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في العملية الإنتاجية،حيث يمنح الإئتمان التجاري من طرف المورد للتاجر المشتري سواء كان شخص عادي أو مؤسسة، عند قيام التاجر بشراء بضائع على الحساب بغرض إعادة بيعها ومن ثم تسديد القيمة للمورد. فإذا قام التاجر المشتري بسداد قيمة البضائع خالل الفترة الممنوحة له من قبل المورد فإن بذلك يكتسب خصما نقديا بنسبة محددة أما في حالة العكس فإنه يكون قد خسر قيمة الخصم.[1]

2–2 الائتمان المصرفي: وهو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراتها، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض فينهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها الطرفين ويحصل عليها البنك.[2]

2–3 التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية: القطاع غير الرسمي يضم القنوات التمويلية التي تنشط خارج الإطار الرسمي للدولة، ويضم إالقراض بين العائلة والأصدقاء، وجمعيات الادخار والائتمان غير الرسمية والمرابين.

[1] رابح زرقاني، مرجع سابق، ص 68.
[2] مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص 24.

القطاع غير الرسمي هو القناة الرئيسية لالئتمان لهذه المؤسسات في العديد من الدول النامية فمثال في الفيتنام قنوات التمويل غير الرسمية تمول ما بين 53%إلى 83% من احتياجات هذه المؤسسات.[1]

2-4 التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية: رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية، وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

2-5 عقود تحويل الملكية: الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية والتي تتراوح مدتها بين 30-120 يوم، والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

3- بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتمثل هذه البدائل التمويلية في:

3-1 **رأس المال المخاطر:** ماليا راس مال المخاطر هو تمويل برأسمال خاص أي اقتسام المخاطر بين المؤسسات والشركاء الماليين بصفة عامة، وعمليات رأسمال المخاطر تمول المؤسسات الناشئة والتي تنمو بطريقة أسرع من المؤسسات المنشأة من قبل المتعاملين فقط لكن عمليات رأسمال المخاطر تختلف حسب المرحلة الموجودة فيها المؤسسة وهي أربعة مراحل رئيسية:[2]

- رأسمال الإنشاء بمعناه الواسع؛
- رأسمال التنمية؛
- رأسمال تحويل الملكية؛

[1] حكيم بوحرب، مرجع سابق، ص 71.

[2] عبد الباسط وفاء، **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة**، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 91.

- رأسمال التصحيح أو الإنهاض.

3-2 **التأجير التمويلي**: يعد التأجير التمويلي وسيلة مبتكرة لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس مال متوسط الأجل، وهو عبارة عن عقد يسمح بموجبه للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة باستخدام أحد الأصول مقابل سداد دفعات دورية للمؤجر، وقد يكون المقرض بنك أو مؤسسة تمويلية غير مصرفية، ويقوم المقرض بشراء الآلات والمعدات ثم يؤجرها للمقترضين بموجب عقد تأجير تحدد طريقة الدفع، وعادة ماتتضمن تلك العقود خيار يسمح للمقرضين بشراء الأصل في نهاية مدة العقد بثمن محدد.[1]

3-3 سوق أو بورصةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي سوق مخصصة لتداول أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والآخذة في نمو رأسمالها وغير المؤهلة لدخول الأسواق الرئيسية التي تمول المؤسسات الكبيرة أو الضخمة. أو هي تلك السوق المنظمة للأسهم العادية التي تركز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو مايعرف بالسوق الثانية، والتي تتميز بانخفاض الأعباء الإدارية كمبدأ يحكم عملها وعملياتها. إذا هي جزء من السوق الثانوية(سوق التداول)، إذ أن السوق الرئيسية تضم المؤسسات الكبيرة، والسوق الثانوية مخصصة للمؤسسات التي لايمكنها أن تدرج في السوق الأولى وهي عادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [2]

المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها

تتعقَّد وتتنوع المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص في الدول النامية، وفي هذا المبحث نتطرق لعوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطةومشاكلها.

المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتميز ببعض الصفات حتى تضمن نجاحها والتفوق على غيرها في مجال نشاطها، وفيما يلي بعض العوامل التي تساعد على نجاح المؤسسة:

[1] صلاح حسن، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013، ص 209.
[2] بوساق أحمد، مرجع سابق، ص 66.

1- العوامل المرتبطة بالمدير أو المالك:

لا بد أن تتوفر لدى المالك مجموعة من العناصر أو الصفات لنجاح المؤسسة والمتمثلة في:[1]

☑ الثقة بالنفس والتفرغ الكامل للعمل؛

☑ الاهتمام بتوظيف عوامل الإنتاج بالمؤسسة لتحقيق أكبر ربح.

☑ العمل بجد لفترة طويلة خلال اليوم مع القدرة على التوقف عن العمل في الوقت المناسب؛

☑ المعرفة السابقة لطبيعة المنتجات، أو الخدمات التي سيتم التعامل معها؛

☑ بالإضافة إلى بعض الخصائص التي لا يجب أن يهملها رجل الأعمال الناجح والمتمثلة في:

☑ الصحة، الحس الجيد بالزمن، الثقة، الابتكار، الاستقلالية، الأخلاق، التكيف، الحكم الرشيد، الرؤية المستقبلية؛

☑ السن الذي يلعب دورا في الحياة العملية الذي يتراوح بين 30 و50 سنة؛

☑ الخبرة المهنية في مجال الأعمال، مع توفر خبرة إدارية حتى يتمكن من إنجاز مختلف المهام الإدارية؛

☑ الاستراتيجية وتفويض المهام الروتينية للسلطة.

☑ فالمدير الناجح هو من يملك القدرة على إنجاح المؤسسة لامتلاكه خصائص، وصفات تؤدي بالمؤسسة للتفوق على غيرها، حيث تكون لديه القدرة على مزج بين المسائل التي تصعب على غيره للسير بالمؤسسة إلى بر الأمان في سوق شديدة المنافسة.

2- العوامل المرتبطة بالأنشطة الإدارية والوظيفية:

من العوامل التي لها القدرة على إنجاح أي مشروع ضرورة الاهتمام بالوظائف الإدارية والمتمثلة في التخطيط، التنظيم، القيادة، التحفيز، الاتصال، الرقابة، التقييم والتقويم، باعتبارها أساس تحقيق أهداف منظمات الأعمال، بالإضافة إلى بعض العناصر المرتبطة بالتشغيل كالقدرة على ابتكار تكنولوجيا إنتاج جديدة تختصر في الوقت وتقلل من التكاليف وتزيد في الجودة، أو توفير الظروف الملائمة للتكيف مع التكنولوجيا

[1] بن حراث حياة، حميداتو نصر، **العوامل المؤثرة في نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات المعاصرة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017، ص 11.

الجديدة، أو القدرة على توفير العمالة المناسبة عند مستوى أجور تنافسية، كل هذه الأمور عليها أن تتجسد ضمن استراتيجية واقعية وواضحة خاصة لما تكون مرتبطة بالسوق، أي توفر ميزة تنافسية. [1]

3- اختيار التمويل المناسب بأشكاله: [2]

- ✓ الداخلي: عن طريق أصحاب المؤسسة أنفسهم؛
- ✓ الخارجي: عن طريق الاقتراض من الأصدقاء، الأقارب أو المؤسسات المالية،... فيجب على إدارة المؤسسة أن تحافظ على مستوى تدفق نقدي إلى الداخل أعلى من التدفق النقدي إلى الخارج وذلك لمواجهة الالتزامات.

المطلب الثاني: المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تنميتها وتطورها وتتمثل هذه المشاكل فيمايلي:

1- المشاكل التمويلية :

تعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لا تكفي مواردها الذاتية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس أو عمليات التشغيل الجارية والإحلال والتجديد. وتعتبر المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك التجارية والبنوك المتخصصة هي المسار الطبيعي للحصول على وسائل التمويل، لأن هذه المؤسسات لا تتمتع بنفس قدرات المؤسسات الكبيرة على الوصول إلى أسواق رأس المال، وبالتالي يمكن أن تؤدي القروض البنكية التي لها أجل استحقاق أطول وقيود قليلة على أوجه استخداماتها، إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار الرأسمالي اللازم لانطلاق في النشاط. غير أن هذه المؤسسات تواجه غالبا صعوبة في الحصول على هذه الأنواع من القروض، بسبب عدم تماثل المعلومات وعدم توفر الأصول الكافية التي يمكن استخدامها كضمانات، وتشير دراسة أجراها البنك الدولي على عينة تضم 71

[1] بن حراث حياة و حميداتو نصر، مرجع سابق، ص 12.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 27.

بلدا، إلى أن استخدام المؤسسات الكبيرة للقروض المصرفية الطويلة الأجل في تمويل الاستثمار، يزيد بنسبة 150% عن المؤسسات الصغيرة الناشئة.[1]

2- المشاكل الإدارية:

والتي تنبع من عدم الاحترافية التي يمكن أن يتمتع بها صاحب المؤسسة، لذا على أصحاب هذه المؤسسات دائما التقرب من المكاتب الاستشارية المتخصصة ليتم توجيه قراراتهم لصالح المؤسسة، وتتركز الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في: [2]

- ✓ عدم دراسة السوق دراسة واقعية قبل وأثناء وبعد الإنتاج؛
- ✓ تسعير بعض المنتجات لتحقيق مكاسب عالية، دون معرفة أوضاع المنافسين في السوق والمستهلكين.
- ✓ الاعتماد على مبدأ أن السلعة الجيدة تبيع نفسها دون جهود ترويجية لها؛
- ✓ عدم منح العملاء خصومات أو تنزيلات أو تسهيلات الدفع؛
- ✓ عدم الاحتفاظ بسجلات منتظمة لوضع المؤسسة، لذا تصعب عملية تقييمها.

المشاكل التسويقية :

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلي والخارجي، بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المؤسسات الكبيرة والمؤسسات التجارية الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة؛ ويضاعف من صعوبة الأمر، تفضيل الجهات حكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر، ولضمان انتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المقررة، ولتفادي المشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2018، ص 45.

[2] ماليكه أحميده، **متطلبات تأهيل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل أبعاد التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي تبسي، التبسة، الجزائر، 2022، ص 22.

وبشكل عام يعاني هذا النوع من المؤسسات العديد من المشكل التسويقية، والتي يمكن تقسيمها إلى مشاكل تسويق داخلية ومشاكل تسويق خارجية، كما يلي:[1]

3-1 مشاكل التسويق الداخلية :

- ✓ افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهارات التسويقية، الأمر الذي يجعلها تعتمد على الوسطاء في تسويق منتجاتها، مما يجبرها أحيانا على قبول شروط أو مزايا غير التي تسعي إلى تحقيقها؛
- ✓ عدم قدرتها على مسايرة التغيرات في اتجاهات السوق، مما يعرضها إلى خسائر مفاجئة نتيجة لحدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق
- ✓ افتقار الكثير من هذه الصناعات للمفاهيم الأساسية للجودة، مما يؤدي إلى تسرب منتج معيب للسوق بالشكل الذي يقلل من فرصة المنتجات في المنافسة وفتح الأسواق أمامها.

3-2 مشاكل التسويق الخارجية :

- ✓ عدم دراسة أصحاب هذه المؤسسات للأسواق الخارجية، من حيث حجم وطبيعة هذه الأسواق وطبيعة المنافسة التي تواجه منتجاتها، لتعدد الدول التي تتعامل في الأسواق الخارجية؛
- ✓ عدم الاهتمام بتطوير المنتجات بما يتناسب مع أذواق المستهلكين، حيث يظل المنتج يصنع بنفس المواصفات لفترة طويلة دون إجراء أي تعديل أو تطوير.
- ✓ عدم وجود نظام لربط الموزعين بالخارج بالمنتجين في الداخل؛
- ✓ صعوبة المشاركة في المعارض الأجنبية، وعدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية في الخارج، نتيجة ارتفاع تكاليف هذه العمليات؛
- ✓ تحرير التجارة في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ومنافسة العديد من البدائل المستوردة لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وما لم تحسن هذه المؤسسات من جودة منتجاتها وتعمل على تخفيض أسعارها، سيقبل المستهلكون على البدائل المستوردة الأقل ثمنا بالمقارنة بأسعار المنتجات المحلية، ومن ثم تجد هذه المؤسسات نفسها مضطرة إلى تخفيض إنتاجها وربما التوقف عن الإنتاج، إذا لم تستطيع أن تواجه هذه المنافسة.

[1] فارس طارق، مرجع سابق، ص 46.

3- مشاكل تتعلق بالموارد البشرية:

من بين أهم هذه المشاكل نجد: [1]

✓ عدم كفاءة الإدارة: كون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدار بواسطة صاحبها الذي يتخذ جميع القرارات الهامة، وهذا الاعتماد المباشر على صاحب المؤسسة هو في جميع النواحي الإدارية، يعاب عليه أن قدرة الشخص الواحد محدودة غالبا، حيث يعتمد صاحب المؤسسة على الخبرة والفطرة، وهما عاملان ينقصهما الكثير بالنسبة للنواحي الإدارية، وبذلك لا تتوافر الخبرة الإدارية الكافية؛

✓ نقص التسيير: حيث إن ضعف التسيير وعدم فعاليته في مختلف المستويات يرجع بالأساس إلى افتقار معظم المسيرين للتفكير الديناميكي، الذي يمكن من إحداث التغيير المناسب باستخدام الأساليب والمناهج الإدارية الحديثة.

4- المشاكل المتعلقة بالمعلومات:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكّنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكّنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق.[2]

5- المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي:

من بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فهناك: [3]

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار؛

---

[1] لخضر محمد عبد القادر عيسى وعائشة محمد حسن العربي، مرجع سابق، ص 271.

[2] مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص 36.

[3] سعدان شبايكي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الحادي عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2007، ص 189.

- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات؛
- أعادة النظر حتى في عمليات توزيع قانونية؛
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الذي خصصناه للمفاهيم الأساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى كل من: إشكالية تحديد المفهوم، تعريف، وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تناولنا أهمية وآلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مصادر تمويلها، وأيضا عوامل نجاح مثل هذه المؤسسات، المشاكل التي تعاني منها والتحديات التي تواجهها.

واستنتجنا في الأخير بأنه وبالرغم من التضارب والاختلاف في الآراء حول تعريف موحد لهذه المؤسسات، إلا أن الباحثين والمختصين اتفقوا على أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتنمية الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر من أهم أعمدة اقتصاد الدول المتقدمة أو النامية، إلا أنها لم تسلم من المشاكل التي تواجهها وتعترض نشأتها ونموها، ولعل أبرزها صعوبة الحصول على التمويل وضعف القدرة التنافسية.

الفصل الثاني:

البطالة، مفهومها وأنواعها

تمهيـــــد:

تعد البطالة من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات العالمية والمجتمعات المختلفة، إذ تؤثر بشكل كبير على حياة الأفراد واستقرارهم الاقتصادي والاجتماعي. وتعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تواجه تحديات بالغة في مجال مواجهة البطالة، حيث يعتبر تخفيض معدلات البطالة أحد الأولويات الرئيسية للحكومة والمجتمع.

وبهذا الصدد وبغرض التعرف بشكل شامل على البطالة والاطلاع على التجارب والاستراتيجيات الفعّالة المتبعة عالميًا لمواجهتها، قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث:

- **المبحث الأول: ماهية ظاهرة البطالة؛**
- **المبحث الثاني: استراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر؛**
- **المبحث الثالث: التجارب الدولية الرائدة في مجال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة.**

المبحث الأول: ماهية ظاهرة البطالة

في مجتمعاتنا اليوم، تعد مشكلة البطالة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول بما في ذلك الجزائر. فهي ليست مجرد عدم وجود فرص عمل، بل تمتد تأثيراتها لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للفرد والمجتمع بأسره وفي هذا السياق .يهدف هذا المبحث إلى استكشاف ماهية ظاهرة البطالة بدءا من إعطاء تعريف لها والاحاطة بأنواعها، بالإضافة إلى فحص الآثار الناجمة عنها، وتسليط الضوء على أسبابها في الجزائر، وهو ما نوضحه من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: تعريف البطالة وأنواعها

ومن خلال ما يلي سنتطرق إلى تعريف البطالة وأنواعها كل على حدا:

أولا/ تعريف البطالة

في تعريفها اللغوي ورد في معجم اللغة العربية، أن البطالة مشتقة من **بطل** بضم الطاء، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقه، والبطال (الشخص العاطل عن العمل)، يعني أنه فقد حقه وصلاحيته. في حين أن "**البطالة**" في اللغتين الإنجليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل.[1]

وفي تعريفها الاصطلاحي، تعددت التعاريف حولها، فنجد من بينها ما يلي:

- حسب معجم مصطلحات القوى العاملة فإن البطالة هي عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه.[2]
- حسب المكتب الدولي للعمل BIT فإن البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين في العمل، وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الاسناد. ويمكن اعتبار شخص ما عاطل عن العمل إذا توفرت فيه الشروط الآتية:[3]

1- أن يكون في سن العمل وهو يتحدد بين 16-60 سنة، ويمثل السن 16 الحد الأدنى للدخول إلى سوق العمل وذلك بعد مرحلة التعليم والتأهيل والتدريب؛

---

[1] رحيمي عيسى وآخرون، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2018، ص 143.

[2] زيد بن محمد الرماني، **البطالة. العمالة. العمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001، ص 14.

[3] فريد بختي، **البطالة والتشغيل، مفاهيم أساسية**، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، 2010، ص 235.

2- أنه بدون عمل أي أنه لا يزاول أي نشاط اقتصادي خلال الفترة المرجعية؛

3- أن يقوم المتعطل بالبحث الجدي عن العمل، وهذا يوضح الرغب الحقيقية في العمل من عدمها، ويمكن اعتبار الشخص باحث عن العمل إذا قام بالبحث عنه بأي وسيلة من وسائل البحث المختلفة مثل التسجيل أو تقديم طلب لدى ديوان الخدمة المدنية، أو لدى مكاتب الاستخدام أو الإعلان في الصحف، أو تقديم طلبات عمل مباشرة إلى الشركات وأصحاب العمل، ... إلخ؛

4- أنه بدون عمل ومستعد له وقد وجد عملا سيشغله لاحقا؛

5- أنه مستعد للعمل خلال فترة لا تتجاوز 15 يوما.

يعرف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور. يربط هذا التعريف بمستوى الأجور لأنه يوجد دائما معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين لا يطلبون عملا، يقومون بذلك ويسمى بأجر القبول. وبالتالي فإن البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد في السوق. وعرف مكتب العمل الدولي العاطلين عن العمل بأنهم كل الأفراد فوق سن معين وبدون عمل، والمستعدين للعمل ويبحثون عنه خلال فترة مرجعية. ولكي يعتبر باحثا عن عمل فإنه لابد للفرد من القيام بجملة من الخطوات منها التسجيل في مكاتب البطالة، طلب العمل، التنقل إلى أماكن العمل، مراجعة الجرائد وإعلانات العمل ... إلخ.[1]

ثانيا/ أنواع البطالة

من أبرز أنواع البطالة ما يلي:

- البطالة الدورية:

من المعلوم أن النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصادات الرأسمالية، لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة، بل تنتاب هذا النشاط فترات صعود وهبوط دورية. ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي Business Cyclesالتي لها خاصية التكرار والدورية. وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول TurningPoint. والمرحلة الأولى هي مرحلة الرواج أو التوسع « Expansion »، يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظف نحو التزايد، إلى أن يصل التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة Peak أو قمة الرواج، وعندها تحدث الأزمة (وهي نقطة التحول) وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته

[1] بلقاسم العباس، **تحليل البطالة**، جسر التنمية، العدد الثامن والخمسون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ديسمبر 2006، ص 2.

(الدخل والناتج والتوظف ....) نحو الهبوط الدوري، ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش Recession إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش Trough. وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش Recovery، (وهي نقطة تحول) يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى ... وهكذا. ورغم أنه لا توجد دورتان اقتصاديتان تتشابهان من حيث حدة التقلبات والعمق الزمني لهما، فإن جميع الدورات الاقتصادي لها سمات مشتركة متشابهة. بمعنى أنه لو توقع أحد الاقتصاديين ان اقتصاد بلد ما سيدخل بعد فترة قصيرة قادمة مرحلة الكساد، فإنه يستطيع أن يرصد مقدما المعالم الأساسية لهذه المرحلة كما يلي:[1]

1- تهبط مستويات السلع الاستهلاكية بشكل واضح، وتتزايد نتيجة لذلك المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة، السيارات والأجهزة الكهربائية. وكنتيجة لرد فعل أصحاب الأعمال على هذا الهبوط بخفض حجم انتاجهم، فإن الدخل القومي بالإجمالي سوف يهبط، ويهبط معه أيضا الإنفاق الاستثماري؛

2- ينخفض الطلب على العمالة، ويأخذ هذا الانخفاض في البداية شكل خفض ساعات العمل، ثم في مرحلة تالية تسريح العمال، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة؛

3– مع هبوط حجم الإنتاج، يهبط بالتبعية الطلب على المواد الخام والوسيطة، وستنخفض نتيجة لذلك أسعار كثير من السلع، على أن الأجور وأسعار منتجات الصناعات التحويلية لن تهبط بسرعة في بداية الكساد؛

4– ستتدهور معدلات الأرباح في قطاع الأعمال بسرعة في بداية الكساد، وتهبط معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وسيسيطر التشاؤم على المستثمرين، وسينخفض أيضا الطلب على القروض من الجهاز المصرفي، وتنخفض نتيجة لذلك أسعار الفائدة.

أما في مرحلة الانتعاش أو التوسع أو الرواج، فيمكن القول إن سماتها الأساسية تكاد تكون نقيض ما ذكرنا عن حالة الكساد. وما يهم في هذا الخصوص، هو أن نلحظ أن أهم سمات حركة الدورة الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة. فقد رأينا أن أهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة، وأن أهم سمات مرحلة التوسع انخفاض معدل البطالة. وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية CyclicalUnemployment.

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 23.

2- البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب الحراك المهني وترتبط بالوقت اللازم الذي يفصل توقف شخص ما عن العمل -وبصفة إرادية- وحصوله على عمل آخر، وبالتالي فهي بطالة قصيرة المدى تحدث بسبب التنقلات المستمرة للأشخاص بين المناطق والمهن المختلفة،فهذا النوع لا ينتج بنقص أو قصور في الوظائف -وقد لا يمثل مشكلة- وإنما هو نتيجة لنقص المعلومات سواء لدى الباحثين عن العمل أو لدى أصحاب العمل. فحينما ينتقل شخص من مهنة إلى أخرى سواء في نفس المنطقة أو في منطقة أخرى فإن حصوله على منصب جديد سيستغرق وقتا يتم البحث فيه عن الإمكانات المتاحة وإجراء المفاضلة بينها، ومع نقص المعلومات أو غيابها في بعض الأحيان، فإن فترة البحث قد تطول. وتتوقف مدة البطالة الاحتكاكية على مجموعة من العوامل أهمها:[1]

- مستوى الأجر النقدي الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه من هذه الوظيفة ومن الطبيعي أنه كلما زاد مستوى الأجور كلما نقصت فترة البحث عن العمل وبالتالي تقل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح؛
- مستوى الأجر العيني المنتظر الحصول عليه من هذه الوظيفة، بمعنى ما يتلقاه الأفراج من إعانات، تأمينات اجتماعية وصحية وغيرها عند التحاقهم بمنصب عملهم، فكلما ارتفع مستوى الأجر العيني المتوقع الحصول عليه كلما قل معدل البطالة الاحتكاكية وبالطبع العكس صحيح؛
- درجة الاستقرار في الوظيفة، بمعنى هل هي دائمة أم مؤقتة؟، حيث أنه كلما كانت مناصب الشغل لمتوفرة دائمة يشعر الأفراد بالاستقرار وبالتالي تقل البطالة الاحتكاكية؛
- عدم توفر المعلومات الكافية عن مناصب الشغل المتوفرة بالنسبة للباحثين عن العمل أو نقص في المعلومات لدى أصحاب العمل عن ذوو المؤهلات الملائمة لشغل المناصب الشاغرة لديهم، مما يزيد من إمكانية توسع نطاق البطالة الاحتكاكية.

3- البطالة الهيكلية:

تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد تؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة، بيد أن الفصل بين الأمرين إن البطالة الاحتكاكية مؤقتة لاشتغال الأفراد في البحث عن الانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية

[1] سعاد شليغم، **أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 29.

التأهيل للوظائف الأخرى. أما البطالة الهيكلية فالوضع مختلف حيث نجد شريحةمن الموظفين امكانياتهم ومؤهلاتهم لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل أمرا طويل المدى نسبيا، هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد.[1]

4- البطالة السافرة:

يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى. ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل. وليس بخاف، أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومي. وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري. وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة أو أشكال أخرى من المساعدات الحكومية. أما في البلاد النامية، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة، وبسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.[2]

5- البطالة المقنعة:

وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة وهذه الفئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل لأنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا، ولكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا للإنتاج. والبطالة المقنعة ليست أقل خطورة من البطالة السافرة بين خريجي الجامعات ويلاحظ أن هذا النوع من البطالة يوجد في القطاع الصناعي وتعاني غالبية المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام من ظاهرة البطالة المقنعة نتيجة التزام الدولة بتعيين خريجين.[3]

---

[1] صفية بوزار وسمير كسيرة، **آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي**، مجلة المناجر، العدد 01، ، ص 37.

[2] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 29.

[3] طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، الطبعة العربية الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص 25.

المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن البطالة

يمكن تنيف الآثار المترتبة عن البطالة كما يلي:

1- آثار اجتماعية:

تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على هذه الظاهرة من آثار اجتماعية سيئة قد تؤدي إلى انقسام وتفكك المجتمع الذي تنتشر فيه، حيث قدر للبطالة الانتشار بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء والتي تملك مخزونا من الطاقة الإنتاجية، وتفيد الاحصائيات العلمية أن للبطالة آثار سيئة على الصحة النفسية والجسدية وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعتريهم جملة من الخصائص السيكولوجية التي تتوقف عند البعض، منها ما يلي:[1]

- يفتقد العاطل عن العمل إلى تقدير الذات ويشعر بالفش؛
- الشعور بانخفاض قيمته وأهميته الاجتماعية وأنه أقل من أقرانه الذين يزاولون أعمالا وأنشطة إنتاجية؛
- وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة؛
- البطالة تعيق النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين مازالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي؛
- تولد عند الشخص شعورا بالنقص بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال؛
- لبطالة الأولياء تأثير سلبي على التحصيل الدراسي للأبناء، ففي تحقيق حول الأسرة والميزانية الذي أجري في فرنسا سنة 2001 على عينة تتكون من 3771 تلميذ وجد أن 50% من فشل التلاميذ في الدراسة يعود إلى الوضع المادي السيء للعائلة بسبب بطالة الأولياء؛
- كذلك زيادة حجم الفقر الذي يعتبر من العوامل المشجعة على الهجرة خاصة الهجرة غير الشرعية للشباب؛
- كما أن هناك علاقة ارتباط قوية بين البطالة ومستوى المعيشة، فكلما زادت البطالة انخفض مستوى المعيشة وبالتالي تؤدي إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية بسبب الدخل غير المستقر؛

[1] عمار بهاليل، **البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية**، رسالة ماستر، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 45، قالمة، 2017-2018، ص 43-44

- تؤثر البطالة سلبا على مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية خاصة بالنسبة لفرصهم في الاستقرار والزواج وتأسيس أسرة، وبالتالي تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك، مما يترك آثار سلبية على الشباب.

2- آثار اقتصادية:

من الآثار الاقتصادية للبطالة، نذكر ما يلي:[1]

- انخفاض مستوى الناتج والدخل القومي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج والدخل القومي. ويزداد هذا الأثر سوءا في الاقتصاديات النامية، والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردها الاقتصادية؛
- هناك بعض الحكومات التي تمنح المتعطلين تعويضا في شكل اعانات نقدية وعينية، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زاد عدد البطالين. وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة. ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقل من إيرادات الحكومة وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة؛
- يترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم خسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم وخبراتهم وبذلك ضياع التكلفة والنفقات التي تم إنفاقها على هذا العنصر البشري؛
- انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج والدخل القومي؛
- في حالة وجود ركود اقتصادي والذي يعني وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء لينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهنا يمكن إجمال الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد ككل بأن يترتب عليها انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية.

[1] حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006-2007، ص 26.

المطلب الثالث: أسباب البطالة في الجزائر

من بين السياسات التي زادت من البطالة في الجزائر نذكر ما يلي:[1]

- خفض معدل الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم (عدم فتح مناصب عمل جديدة رغم حاجة القطاع إلى أكثر من 20000 معلم في جميع أطوار التعليم) والصحة والسكن إلى خفض موازي في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات؛
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي مما أدى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية وقطاع المحروقات (الاستكشاف والتنقيب) التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال، وعلى عمال مؤقتة أي تسريح عقب انتهاء المشروع؛
- تدهور المستوى المعيشي الناتج عن ارتفاع مستوى التضخم مما أدى إلى إحداث كساد واضح في السوق المحلي العام والخاص، وقد نجم عن ذلك خسائر وإفلاسات ضخمة، ترتب تسريح أعداد كبيرة من العمالة؛
- التزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية تمهيدا لانظمامها للمنظمة العالمية للتجارة شجع عمليات استيراد منتجات يتم انتاجها محليا مما أدى إلى تعريض الصناعة الوطنية إلى منافسة غير متكافئة أمام المنتجات المستوردة، مما أدى إلى إغلاق وإفلاس كثير من هذه المؤسسات وتسريح عمالها؛
- عدم مواءمة النظام التربوي والتكويني لمتطلبات الكفاءة المهنية للاقتصاد الوطني.
- إضافة إلى ذلك يمكننا الإشارة إلى جملة من العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر. من بينها ما يلي:[2]

العامل الديمغرافي: عرفت الجزائر نموا ديموغرافيا متسارعا، لا سيما في الفترة ما قبل التسعينيات من القرن الماضي، حيث تجاوز معدل النمو الديموغرافي في المتوسط 2,8% سنويا، وقد أدى هذا التسارع في النمو السكاني، إلى تزايد في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5 ملايين و 85 ألف شخص سنة 1990، إلى ما يفوق 7 ملايين و800 ألف سنة 1996، ثم إلى حدود 8 ملايين و 25 ألف سنة 1998 ، وهكذا، فمازال تراجع فرص الشغل في التماشي مع تزايد عدد السكان، يشكل معضلة كبيرة في الجزائر، التي يشكل معظم سكانها فئة الشباب، حيث تقل أعمار قرابة 30% من السكان عن سن 15 عاما. وذلك كله يعني أن هناك ارتفاع في

[1] ناجي بن حسين وآخرون، **البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 01، العدد 01، 2002، ص 119.

[2] نادية قويقح، **البطالة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجل الاقتصاد الجديد، العدد 07، سبتمبر 2012، ص 83.

معدل نمو العمالة، ناتج عن ارتفاع في معدل نمو السكان، لا يصاحبه نمو في الناتج القومي، وهو ما أدى إلى ظهور معدلات بطالة عالية؛

- **العامل الاقتصادي**: والمتعلق أساسا بعمليات التسريح الجماعي للعمال، نتيجة لحل وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية تبعا لسياسات التصحيح أو التعديل الهيكلي الذي باشرته الجزائر بداية التسعينيات، تحت إشراف صندوق النقد الدولي رغبة منها في تشجيع القطاع الخاص القادر على تحقيق النجاعة الاقتصادية، لمنظور الصندوق وتنفيذا لوصاياه، وقد كان المأمول، أن سياسة خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، وإنعاش الوحدات المخوصصة، ستسهم في إنشاء مناصب شغل جديدة نتج عن عملية الخوصصة التي ترسمت بموجب قانون صدر سنة 1994 ، و بوشر في بيع أول مؤسسة عمومية سنة1996، في انفجار أزمة البطالة، عندما تم تسريح ما يقارب الـ 600 ألف عامل من المؤسسات الاقتصادية الحكومية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1994 و 1997، والاستغناء عن خدماتهم في ظل تسارع وتيرة برامج الخوصصة والإصلاح الاقتصادي نتيجة تصفية و خوصصة أكثر من980 مؤسسة. وهكذا فإن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية اتجهت أكثر نحو شل النمو وتأخيره، دون إنشاء نموذج بديل حقيقي للنمو؛
- **العامل السياسي والأمني**: شهدت فترة التسعينيات اضطرابات سياسية عنيفة، أفرزتها بشكل كبير الظروف الأمنية السائدة – أو العكس كما يرجح البعض، وقد تبلور ذلك في ظهور تيارات سياسية عديدة، معارضة لخط النظام الحاكم، كما تجسدت هذه الاضطرابات في شكل التغييرات الحكومية التي كانت تتزايد وتيرتها بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، هذا كله شكل عاملا رئيسا في إهمال الحكومات المتعاقبة لتنظيم أمور المجتمع الذين أصبح يهدده شبح الفقر والبطالة. هذا إلى جانب ما أفرزته الظروف الأمنية المتوترة، وما انجر عنها من استباحة لدم الأبرياء، لاسيما في المناطق الريفية، والمناطق النائية، والقرى والمداشر، التي اضطر سكانها للنزوح صوب المدن الكبرى بحثا عن الأمن والأمان ، تاركين مزارعهم وحقولهم لينظموا إلى طابور طويل من الأشخاص الذين هم بلا دخل أو عمل، أو مزاحمة العاملين منهم لكسب قوت يومهم؛
- **عامل تدفق اليد العاملة الأجنبية**: إن تزايد العمالة الأجنبية يؤثر بشكل مباشر في تزايد معدل البطالة في صفوف العمالة المحلية، كما أن تزايدها قد يجعل من مساعي مكافحة البطالة مساعي مبتورة وغير ذات فائدة. وفي هذا الصدد بالتحديد فإن منظمة العمل العربية ومن خلال تقاريرها ولقاءاتها، كثيرا ما تطرح مخاوفها من خطر تزايد العمالة الأجنبية، وانعكاس آثارها على الشباب العاطل عن العمل بالوطن العربي بوجه عام . وكثيرا ما تحذر المنظمة من تمادي هذه الظاهرة، وترى أنها تشكل تحديا بالغا للحكومات العربية، لا سيما بالنسبة للجزائر التي سيكون حجم التحدي بها أكبر، خاصة وأن العمالة الأجنبية تسيطر على المشاريع الكبرى في العديد من الولايات بها. وطبقا لتقرير أطلقته وزارة العمل والضمان الاجتماعي، أكدت فيه أنه يوجد بالجزائر 35 ألف عامل أجنبي.

وأن العمالة الصينية التي سجل توافدها تزايدا كبيرا، تشكل النسبة الأكبر من مجموع العاملين الأجانب، مقارنة بجنسيات أخرى ". وهكذا فإن خطر العمالة الأجنبية يتعاظم، عندما تختلف اللغة والدين والقيم الاجتماعية، أين سيكون الأمن والسلم الوطني عرضة للتزعزع وعدم الاستقرار؛

- **عامل ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر:** تسجل الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك طبقا للتصنيف الدولي المعتمد والمطبق من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وطبقا لتقديرات هذه الهيئة الأممية، بلغت التدفقات المالية الفعلية التي دخلت الجزائر برسم الاستثمارات والمشاريع التي تم انجازها بـ 1 مليار و795 مليون دولار سنة 2006 ، محققة بذلك نموا طفيفا مقارنة بسنة 2005 . ويعتبر قطاع المحروقات القطاع الرئيسي المستقطب للاستثمارات في الجزائر، يليه قطاع الاتصالات الصيدلة والخدمات بدرجات أقل. وعلى الرغم من الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية التي قامت بها الجزائر بهدف تحرير سوقها وتحسين مناخ الاستثمار فيها، منذ صدور قانون تحرير التجارة الخارجية سنة 1988 ، و قانون النقد والقرض الذي صدر سنة 1990، الذين تضمنا جملة من النصوص تصب في مجملها في تحرير التجارة، وإزالة كل عقبات التبادل التجاري الدولي، وفتح سوق رؤوس الأموال أمام المستثمرين الأجانب.... ، أعقبه قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1993 ، ثم قانون الاستثمار سنة 2001، والذي أعطى للمستثمر الأجنبي كافة أشكال الدعم والحوافز لتشجيعه واستقطابه، هذا إلى جانب إنشاء الهيئات والمؤسسات القائمة على تطبيق بنود هذه القوانين من وكالات وصناديق استثمار، فالجزائر ظلت بعيدة عن المستويات التي تحققها دول شمالي إفريقيا كتونس و المغرب اللتين نجحنا في استقطاب استثمارات معتبرة في قطاعات متنوعة.

المبحث الثاني: استراتيجيات مواجهة البطالة في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنقوم باستعراض أبرز الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لمواجهة البطالة. وهو ما حاولنا توضيحه من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: سياسة مواجهة البطالة ضمن برامج تشغيل الشباب وإدماجه

سيتم ذكر أهم الهيئات التمويلية الحكومية المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب:

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 296 المؤرخ في 1996/09/08 ، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى متابعة نشاطها الوزير المكلف بالتشغيل. وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية، ومن مهامها:[1]

- تقديم الدعم والاستشارة للشباب المقدمين على إقامة مشاريع ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة فترة تنفيذها ؛ تزويد المستثمرين بكل المعلومات المتعلقة بممارسة نشاطهم سواء في الجانب الاقتصادي –التقني، التشريعي أو التنظيمي؛
- السهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة ومستمرة، لضمان التشغيل وتحقيق المداخيل لأصحابها من جهة، واسترداد الديون خلال الآجال المحددة من جهة أخرى. كما تعمل الوكالة على تقديم مجموعة من المزايا الموجهة للشباب المقاول، في شكل إعانات مالية وجبائية.
- تتمثل صيغ التمويل وفق الصيغة التقليدية في:[2]
- التمويل الذاتي: أي أن لصاحب المشروع كل رأس المال ويستفيد من المزايا الجبائية، لكن تم إلغاء هذه الصيغة سنة 1999 بسبب التهرب الضريبي.
- التمويل الثنائي يساهم صاحب المشروع بنسبة معينة حسب مستوى الاستثمار والوكالة عن طريق تقديم قروض بدون فائدة وتكون حسب ثلاث مستويات 25% أو 20% أو 15% من قيمة إجمالي الاستثمار الهدف من هذه العملية تسهيل لأصحاب المشاريع لإنشاء مؤسساتهم المصغرة.
- التمويل الثلاثي: أين يدخل البنك كطرف ثالث في العملية عن طريق تقديم قرض بفائدة محددة إضافة إلى المساهمة الشخصية لصاحب المشروع وتمويل الوكالة.

أما التمويل وفق الصيغة الحديثة فهو يهدف إلى مساعدة المؤسسات التي ترغب في التوسع وتمنحه الوكالة وفق صيغتين:

- التمويل الثنائي يكمن الاختلاف بين الصيغة القديمة والجديدة في مستويات التمويل وقيمة الاستثمار حيث ارتفعت إلى 10 مليون دج إلى جانب مستويين للتمويل عوض ثلاث مستويات.

---

[1] سلمى شيهب، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كآلية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 109.

[2] سلمى شيهب،المرجع السابق، ص 110.

التمويل الثلاثي بنفس الصيغة يساهم صاحب المشروع بنسبة معينة والوكالة بقرض بدون فائدة ويكمن الاختلاف في القرض الممنوح من البنك قرض متوسط الأجل (5) سنوات بسعر الفائدة المتداول.

الجدول رقم 04: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الشباب حسب القطاع للفترة (2010-2016)

	إلى غاية 31-12-2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	إلى غاية 31-12-2016
الفلاحة والصيد البحري	15171	3686	6705	8225	10487	6862	3479	54615
%	%11	%9	%10	%19	%26	%29	%31	%15
الحرف	21979	3559	5438	4900	4255	2170	320	42621
%	%16	%8	%8	%11	%10	%9	%3	%12
البناء والأشغال العمومية	9818	3672	4375	4347	5106	3838	1672	32828
%	%7	%9	%7	%10	%12	%16	%15	%9
الصناعة	10807	2118	3301	3333	6614	4913	2720	33806
%	%8	%5	%5	%8	%16	%21	%24	%9
المهن الحرة	3648	569	826	1042	1450	1205	716	9456
%	%3	%1	%1	%2	%4	%5	%6	%3
الخدمات	79080	29228	45167	21192	12944	4688	2355	194654
%	%56	%68	%69	%49	%32	%20	%21	%53
المجموع	140503	42832	65812	43039	40856	23676	11262	367980

سلمى شيهب، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كآلية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 111.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني مهمتها تطبيق السياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية بالتمويل بقروض مصغرة وتقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، والدعم موجه لفئة البطالين أو الذين لديهم عمل غير دائم والذين ليس لهم دخل، ويشمل ذلك المرأة الماكثة بالبيت والتي تريد القيام بنشاط منزلي يضمن لها مدخولا، وبالنسبة لصيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة مالية شخصية من

المستفيد، وتنظيم الوكالة يتركز على مديرية عامة وفروع جهوية تسمى التنسيقيات الولائية موجودة في كل ولاية. ولقد تم استحداث أسلوب جديد للقرض المصغر دخل حيز التطبيق سنة 2005 وتم تكليف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر به؛ إذ تتولى الإشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر، الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة، إذ تمنح الوكالة خطين من القروض، فالأول هو بقيمة 400.000,00 دج في مجالات استثمارات متعددة تضم فروع الصناعة الغذائية بما فيها قطاعي الفلاحة والصيد البحري، والثاني بسلفة قيمتها 30.000 دج للحصول على مواد أولية موجه بالدرجة الأولى للصناعة الغذائية التقليدية، وهذه السلفة موجهة للنساء الماكثات في البيوت اللاتي يمارسن مهنا تقليدية كصناعة العجائن بأنواعها وصناعة الحلويات، وما إلى ذلك؛ إذ إن هذه السلفية تسترجع من دون فائدة في مدة قدرها 15 شهرا، فيما قد تم رفع قيمة هذه الأخيرة إلى 100.000 دج ابتداء من سنة 2011م.[1]

الجدول 05: توزيع القروض الممنوحة من قبل الوكالة حسب الجنس إلى غاية 30-06-2015

جنس المستفيد	العـــدد	النسبة (%)
نســاء	**451080**	**62.10**
رجــال	**275279**	**37.50**

المصدر: هاجر بوزيان الرحماني، **دور الوكالة الوطنية في تسيير القرض المصغر**، التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، 2016، ص181.

يهيمن عنصر النساء على القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة تفوق 60 بالمئة، ويعود ذلك لاهتمام الوكالة بشريحة النساء بوجه خاص من خلال القرض الموجه للماكثات بالبيوت بقيمة 100.000 د.ج ابتداءا من سنة 2011. ويجدر الذكر أن هذه الفئة توهن لنشاط دون آخر كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] هاجر بوزيان الرحماني، **دور الوكالة الوطنية في تسيير القرض المصغر**، التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، 2016، ص178.

الجدول رقم 06: توزيع القروض الممنوحة من قبل الوكالة حسب قطاع النشاط إلى غاية 30-06-2015

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الزراعة	106.066	14.60
الصناعة الصغيرة	277.145	38.11
البناء والأشغال العمومية	61.226	8.43
الخدمات	152.062	20.94
الصناعات التقليدية	127.215	17.55
تجارة	2.012	0.28
الصيد البحري	633	0.09
المجموع	726.359	100

المصدر: هاجر بوزيان الرحماني، **دور الوكالة الوطنية في تسيير القرض المصغر**، التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، 2016، ص182.

3- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1432 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي، اقتصادي وضع تحت وصاية وزارة المؤسسات الغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، يديره مدير عام، ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل في الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وقد أسس برأسمال يقدر بـ 1.01 مليار دينار مخصص من قبل الخزينة. ويسعى الصندوق إلى إيجاد حلول فعالة فيما يخص إشكاليات التمويل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تتمثل أهم المصاعب التي تواجه هذا النوع من المؤسسات في ضعف القدرات المالية والمساهمات الشخصية للمستثمر في حد ذاته وعدم كفاية الضمانات الحقيقية التي تقدمها البنوك، وهذا ما يساهم في زعزعة ثقة البنوك بالمشاريع التي تعرضها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى وإن كانت هذه المشاريع تشكل موردا هاما لنمو

الاقتصاد الوطني وتساهم بشكل مباشر في خلق مناصب الشغل. وبالمقابل تظهر التحفظات التي تبديها البنوك، فزيادة على غياب أو ضعف ضمانات طالب القرض يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة الخسائر والمخاطر الخاصة بهذه القروض، إذ تمثل ما بين 25 % و30 % خصوصا فيما يرتبط بخلق مؤسسات جديدة أو خلال السنوات الثلاث الأولى لعمل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ناهيك عن ضعف نسبة استرجاع الضمانات العينية المقدمة، والتكلفة الباهظة لتسيير القيم المالية الصغيرة المتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية.[1]

المطلب الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يخص هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قمنا بالتركيز على الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وعلى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

1- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

أنشئت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار Agence nationale de développement de l'investissement – ANDI: سنة 2001 وذلك في إطار الإصلاحات الأولى التي تمت مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار، حيث تطور الوكالة بالتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. وقد خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار. تقدم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الخدمات الموالية:[2]

- استقبال ونصح المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية؛
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية؛
- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- استقبال وإعلام المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع.

---

[1] سليمة هالم ورابح خوني، **صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 08، جامعة الوادي، دون تاريخ، ص 44.

[2] حمزة غربي وعمار فاروق غربي، **دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، 2018، ص 85.

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار؛
- تسهيل القيام بالشكليات الإدارية للمؤسسات، وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد.

الجدول 07: المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة وكذا عدد العمال المستحدث حسب قطاع النشاط سنتي 2015-2016

قطاع النشاط	المشاريع المصرح بها		المبالغ (مليون دينار جزائري)		عدد العمال المستحدث	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
النقل	2572	2061	174.327	119.162	19.459	13.683
البناء والأشغال العمومية	1468	912	126.371	92.621	32.887	15.204
الصناعة	2124	2509	755.397	1.116.955	71.362	94.134
الخدمات	1176	1054	194.152	191.691	14.945	18.119
السياحة	232	298	139.180	203.560	7.017	15.647
الصحة	134	142	30.489	47.525	2.076	3981
الزراعة	244	209	53.498	67.530	2.895	3646
المجموع	**7950**	**7185**	**1.473.414**	**1.839.044**	**150.641**	**164.414**

المصدر: حمزة غربي وعمار فاروق غربي، **دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، 2018، ص 86.

2- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري Agence nationale d'intermédiation et de régulation foncière

تعتبر الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تخضع لوصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي. وقد أسندت للوكالة المهام الموالية:[1]

- التسيير بموجب اتفاقية الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية؛
- ترقية الحافظة العقارية وتسويقها؛
- إنشاء آلية تجسد الطلبات وفق نظام يواكب المستثمرين لتوجههم من أجل إقامة مشاريعهم الاستثمارية؛
- إنشاء بنك للمعلومات عن طريق وضع والتحديث المستمر لبنك المعلومات للتصفح العام للعروض العقارية على المستوى الوطنية؛
- إنشاء مرصد عقاري اقتصادي عن طريق جدول أسعار العقار الاقتصادي وإعداد تقارير وفق تغيرات السوق العقارية. إلى غاية 31/12/2016، قامت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بتحقيق استثماري يبلغ 1.573.097 مليار دينار جزائري لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما ساهم ذلك في استحداث 162.302 منصب شغل، وتأخذ الصناعات الصغيرة والمتوسطة النسبة الكبيرة من المبلغ بسبب تركيز هذه الوكالة على العقار الصناعي.

[1] حمزة غربي وعمار فاروق غربي، مرجع سابق، ص 86.

الجدول 08: مبالغ الاستثمار وعدد العمال المستحدث من طرف الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في كل من الشمال الهضاب العليا والجنوب تراكميا إلى غاية 31/12/2016.

المنطقة	مبلغ الاستثمار (مليار دينار جزائري)	عدد العمال المستحدث
الشمال	797.316	67.354
الهضاب العليا	375.473	55.970
الجنوب	375.473	55.970
المجموع	**1.183.724**	**126.106**

المصدر: حمزة غربي وعمار فاروق غربي، **دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، 2018، ص 87.

المبحث الثالث: التجارب الدولية الرائدة في مجال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة

تعتبر مشكلة البطالة واحدة من أبرز التحديات التي تواجه العديد من الدول في الوقت الحالي، وتُعَدُّ من أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثير القلق على المستوى العالمي. فهي ليست مجرد حالة عدم وجود فرص عمل، بل تعتبر نقصاً في الاستفادة من موارد القوى العاملة وتأثيراً سلبياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ومن خلال هذا المبحث نلقي الضوء على التجارب الدولية الرائدة في مجال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، وهذا بدءا بعرض بعض التجارب العربية والغربية والآسيوية.

المطلب الأول: التجارب العربية

من أبرز التجارب العربية في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة نجد ما يلي:

التجربة المصرية:

قدمت جمهورية مصر العربية العديد من الجهود في مجال دعم المشروعات، فقد أشار موقع منصة المشروعات الصغيرة لسنة 2021، أن جهاز تنمية المشروعات الذي حل محل الصندوق الاجتماعي للتنمية يعمل

في إطار متكامل بالتعاون مع مختلف أجهزة الدولة وشركاء التنمية للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورؤية مصر 2030م، وتسعي رؤية مصر إلى تحقيق الابتكار وريادة الأعمال، وفتح الطريق أمام الشباب بهدف تحويل أفكارهم إلى مشروعات لها منافع اقتصادية، وتحقق الربح لصاحب المشروع، وتسهم في تلبية الاحتياجات الفعلية للمواطنين، سواء أكان ذلك على شكل منتجات أو خدمات حديثة، ويعمل جهاز تنمية المشروعات بمصر على توفير البيئة الملائمة لتحقيق ذلك الهدف، وتقديم طرق التمويل المختلفة، التي تتناسب مع متطلبات هذه المشروعات التي تعتمد على الابتكار، كما أنه يقدم الدعم الفني والتدريبي والتسويقي والتمويلي، حيث وفر الجهاز تمويلا قدره 50 مليون دولار من خلال التمويل من البنك الدولي للمشروعات الابتكارية والتكنولوجية. وتلعب المشروعات الصغيرة دورا مهما في خلق فرص العمل، وبخاصة لأولئك العمال المنتمين لأسر فقيرة، ولأولئك الذين يفتقدون إلى مصادر الدخل البديلة، وهذه المشروعات تستخدم فنونا إنتاجية غير معقدة، بل وبسيطة نسبيا في كثير من الحالات، فهي تتميز بتثمين قوة العمل وذلك بالنظر إلى حاجتها لاستخدام تكنولوجيا قليلة راس المال، مما يساعد على خلق فرص عمل إضافية تمتص جزءا من البطالة، وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية. كما أولت مصر العديد اهتماما كبيرا بالبرامج التدريبية التي تساعد الشباب على التشغيل والالتحاق بفرص العمل الملائمة لدي الغير بمصانع شركات مؤسسات، سلاسل تجارية .... أو العمل الحر وريادة الأعمال تنفيذ مشروعات رسمية جماعية وفردية)، ويتم ذلك من عديد من البرامج التي تكسب الشباب عددًا من المهارات السلوكية والفنية التي تتعلق بالجودة ومستوى المهارات اللازمة، وذلك مع إعطاء الأولوية للمرأة وللفئات المستضعفة (الفقراء – والحاصلين على مستويات متدنية من التعليم وذوي القدرات الخاصة والذين لم يعملوا من قبل في القطاع الرسمي ...)؛ وذلك بعد تحديد المتطلبات المجتمعية والوظيفية بالمناطق الجغرافية المستهدفة. وقامت الحكومة المصرية أيضا بإنشاء مجلس للتدريب الصناعي تابع لوزارة الصناعة حيث يقوم المجلس بالإشراف على عدة مشاريع وبرامج رئيسة، وهذه المشاريع كالتالي:[1]

- المشروع القومي لمستوى المها ارت، ويستهدف وضع معايير محددة للمها ارت المطلوبة في القطاعات الصناعية؛
- مشروع تنمية المهارات، ويستهدف تحديث مهارات ومواصفات العمالة المصرية؛
- برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفني والمهني، ويستهدف إعداد وتطوير وحدة شراكة قطاعية لإرساء علاقات بين الصناعات، وموردي الخدمات المهنية على الصعيدين القطاعي والمحلي؛

[1] سلوى أحمد محمد، **التجربة المصرية والتجارب العالمية الناجحة في مواجهة مشكلة البطالة: تحليل نظري**، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، المجلد السادس، ديسمبر 2023، ص 468-469.

- مركز تدريب التجارة الخارجية، ويعمل على تكوين طبقة جديدة من المصدرين للمساعدة في تطوير أداء تصدير المنتجات المصرية؛
- مركز تحديث الصناعة وتنمية الموارد البشرية، ويستهدف تحديث وتطوير المها ارت والمواصفات الخاصة بالقوى العاملة؛ وذلك بواسطة توفير البرامج التدريبية الشاملة التي تستهدف تنمية الوظائف والأنشطة المختلفة داخل إطار المؤسسة الصناعية؛
- قام أيضا مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتدشين المرصد المصري للتعليم، والتدريب، والتوظيف، ليعمل كنظام معلومات شامل لسوق العمل، بحيث يقوم بحصر الفجوة بين العرض والطلب، والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للتدريب والتوظيف، بالإضافة إلى إنشاء قواعد بيانات متعددة المصادر للتعرف على الاحتياجات المستمرة للتوظيف، وربط ذلك بالتعليم، وكذلك توفير المعلومات اللازمة حول سوق العمل لكل من متخذي القرار، وخاصة القرارات الاستثمارية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وخدمة الباحثين عن العمل والشباب في مراحل التعليم المختلفة.

تجربة الكويت:

لقد بذلت في الكويت العديد من الجهود لدعم المؤسسات الصغيرة والتي منها:[1]

1- إنشاء الشركة الكويتية لتقوية المؤسسات الصغيرة عام 1997، حيث مولت الشركة 51 مشروعاً حتى عام 2002 في مختلف القطاعات برؤوس أموال قدرها 10,5 مليون دينار كويتي؛

2- إصدار قانون عام 1998 بإنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي بقيمة 50 مليون دينار ولمدة 20 عاماً بهدف دعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة الكويتية؛

3- عملت الهيئة العامة للصناعة على تعريف المؤسسات الصغيرة وعلى ضوء هذا التعريف حددت مجموعة من المزايا التي يمكن منحها لهذا النوع من المؤسسات. ضمت هذه الهيئة العديد من الوحدات التنظيمية التي تعني بالصناعة مثل قسم الدعم الصناعي والترويج والإعلام وقسم تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية والتي تتبع إدارة الترويج والدعم الصناعي.

[1] جلال عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية**، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015 ،ص 149.

المطلب الثاني: التجارب الغربية

فيما يلي أبرز التجارب الغربية في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة:

التجربة الالمانية:

لقد بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا كنتيجة طبيعية لأزمة الثمانينيات، وإزاء حالة الكساد الاقتصادي، وانهيار الكثير من المؤسسات الكبرى. كانت البداية ظاهرة التعاقد من الباطن، والتي كانت نادرة في الاقتصاد الألماني. من أهم السمات المميزة للتجربة الألمانية، وضع هياكل مشتركة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسات صم، والتسيير الجماعي لهذه المؤسسات، بحيث يسهم في هذه الهياكل كل من أصحاب العمل والعمال والسلطات العامة. وتهدف هذه الهياكل إلى القيام معا بمهام تتجاوز القدرات الفردية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظاميا وماليا. ومن هذه المهام وضع برامج مشتركة للتدريب والارتقاء التقني، وبحث وتطوير الإنتاج، والاستخدام الأمثل للموارد، وضمان استمرارية العمالة في الأوقات العصيبة، وتزويد المؤسسات بالمعلومات من أجل النهوض بالصحة والسلامة في العمل، وتأخذ التجربة الألمانية بنظام التجمعات الصناعية الإيطالية، بالمفهوم الألماني، وطبقا للنموذج الألماني، يتم توجيه العلاقات بين المؤسسات بما يحقق تقليص المنافسة الضارة فيما بينها، وبما يكفل في نفس الوقت تشجيع التعاون الإيجابي المثمر فيما بين هذه المؤسسات.[1]

التجربة الإيطالية:

تعد التجربة الإيطالية من أهم وأنجح التجارب العالمية التي أكدت أن تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال الشركات الضخمة. فالاقتصاد الإيطالي الذي يعد من أقوى الاقتصاديات العالمية يعتمد في الأساس على الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر التي استطاعت أن تصبح من كبرى الشركات المصدرة عالميا للعديد من السلع ذات الجودة العالية خاصة في مجال السلع الغذائية والماكينات الزراعية وغيرها. ويعكس عدد المؤسسات الصغيرة في إيطاليا والذي يبلغ 750 ألف مؤسسة يعمل بكل منها أقل من 10 عمال، سيطرة تلك المؤسسات على البنية الإنتاجية للاقتصاد الايطالي. وتقوم العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية في الاقتصاد الإيطالي بتوفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة، فمثلا تقوم وزارة المالية بتوفير المساعدات المالية لشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية، وتقوم وزارة البحث العلمي بدعم مشاريع الأبحاث العلمية وتطوير وسائل الإنتاج، وتقوم وزارة التجارة الخارجية بوضع سياسات الدعم الخاصة بالتصدير. وعلى الرغم من تنافس نحو 250

[1] جلال عبد القادر، المرجع السابق، ص 143.

شركة في إيطاليا في مجال معين إلا أنها تتعاون فيما بينها وتختص كل مجموعة من تلك المؤسسات بجزء محدد من تلك الصناعة، الأمر الذي نتج عنه إنتاج منتج ذو جودة عالية قادرة على المنافسة عالميا.[1]

المطلب الثالث: التجارب الآسيوية

من بين التجارب الآسيوية قمنا بإلقاء الضوء على التجربة الماليزي، اليابانية، والتجربة الهندية. وهو ما وضحناه من خلال الآتي:

1- التجربة الماليزية:

على غرار تجارب الدول المختلفة التي أثبت أن الجامعات والمعاهد البحثية هي السب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة، قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية 2005.1996 التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض، وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية Malaysian Technology Development Corporation-MTDC التي تم إقامتها عام 1997 من أجل نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين الجهات وسوق العمل. وتمثل هذه الشركة مركزا لاحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة. ثم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة مشر مجالات الوسائط المتعددة والتكنولوجية الجوية وقد قامت هذه الشركة حديثا بتنمية مراكز لتطوير التكنولوجيا تعمل على تنشيط البحث والتطوير ، والتطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة.[2]

2- التجربة اليابانية:

في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة، استخدمت اليابان عدة مؤسسات من أهمها: هيئات التموين الحكومية للصناعات الصغيرة ، جمعية التمويل الأهلية، جمعية تمويل الصناعات الصغيرة واغلبها يقدم قروض طويلة الأجل لاقتناء الآلات والمعدات اللازمة لتسيير العمليات وتشجيع اللجوء إلى التقنيات والتكنولوجيا الحديثة. وهناك أيضا مؤسسات تمويل خاصة أو مختلطة تكفلت بمهمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالبنك المركزي للتجارة والصناعة والبنوك التجارية ومؤسسات الإقراض الخاصة تؤكد التقارير المالية أن البنوك مازالت تفرض نوعا

[1] جلال عبد القادر، المرجع السابق، ص 143.

[2] عبد الرزاق حميدي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة**، مداخلة في الملتقى الدولي الموسوم بـ: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، دون تاريخ، ص 10.

من القيود على تمويل هذه النوعية من المشروعات للتخوف من وقوع هؤلاء العملاء في فخ التعثر، إذ إن غالبية هؤلاء العملاء ليس لديهم الخبرة الكافية لي إدارة هذه النوعية من المشروعات ، وكذلك الضمانات اللازمة للبنوك من دراسة الجدوى للمشروع، وقد أكد استطلاع رأي اجري في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على بروز مشكل التمويل وهو المشكل المطروح على مؤسسات التمويل اليابانية، والضمان القروض المستثمرين الصغار أسست الحكومة المركزية نظاما لضمان الفروض المقدمة في شكل هيئات لضمان القروض في كل مدينة. كما اعتبرت سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسات مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للمشروع الصغير الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يدفع شهريا تقوم بموجبه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر.[1]

3- التجربة الهندية

أدى تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة في الهند إلى أن تصبح هذه الصناعات حجر زاوية من السياسة الصناعية الهندية بسبب البطالة والفقر التي يعاني منها المجتمع المهندي. وقد اندرجت هذه الصناعات ضمن صلاحيات حكومة الولايات، فيما تركزت جهود الحكومة المركزية على صياغة البرنامج العام المتعلق بتطوير هذه الصناعات مع الإسهام بجزء من رأس المال الذي تحتاجه الولايات لتنفيذ هذا البرنامج. وقد اتسمت تلك التجربة بالسمات الآتية:[2]

- انتهاج الحكومة السياسات مزدوجة من خلال التدابير الحماية التشريعية لتلك الصناعات للحد من إنتاج المؤسسات الصناعية الكبيرة مع فرض الضرائب عليها، بما يساعد الصناعات الصغيرة التي تنتج نفس السلع بتصريف سلعها والاستفادة من ربع الضرائب لتنميتها؛
- حجز أكثر من 1200 فقرة إنتاجية لصالح الصناعات الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك الفقرات مع انتهاج سياسة تفضيل شراء المنتجات من الصناعات الصغيرة للمؤسسات الحكومية؛
- إنشاء المراكز التدريبية لتهيئة القوى العاملة وتأهيلها للعمل في الصناعات الصغيرة المختلفة؛
- إنشاء مكتب للتشييد الصناعي والمالي لدعم المشاريع التي تتعرض للصعوبات الاقتصادية والمالية لتجاوز محنتها؛

[1] عبد الرزاق حميدي، مرجع سابق، ص 11.
[2] المرجع نفسه، ص 12.

- وضع نظام للإعفاءات الضريبية على الصناعات الصغيرة تتناقص نسبته عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر، وهو ما يعكس رغبة الدولة وحرصها على تشجيع هذا النمط من الصناعات؛

الاستفادة من تجارب البلدان الصناعية المتقدمة مثل اليابان في مجال خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة والاتجاه نحو تحديث التكنولوجيا وتطوير نظم الإنتاج والإدارة في هذه الصناعات.

خلاصة الفصـــــل

هذا الفصل يختتم بتسليط الضوء على البحث المستفيض في مشكلة البطالة، حيث تم تحليل العديد من الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية الهامة. بدأنا بفحص مفهوم البطالة وتصنيفاتها المختلفة، مع التركيز على تأثيراتها السلبية على الأفراد والمجتمع.

ومن خلال دراسة متأنية لأسباب البطالة في السياق الجزائري، وجدنا أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورًا مهمًا في تفاقم هذه المشكلة. وعلى هذا الأساس، تم استعراض الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة البطالة في الجزائر، بما في ذلك برامج تشغيل الشباب ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وفي سياق التجارب الدولية، تم استعراض تجارب ناجحة في تخفيض معدلات البطالة من خلال تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد. تعتبر هذه التجارب مصدر إلهام ودروس قيمة يمكن تطبيقها في السياق الجزائري، بهدف تحقيق نتائج إيجابية وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.

بهذا، يخلص البحث إلى أن البطالة تظل تحديًا ملحًا يتطلب تعاونًا وجهودًا مشتركة من جميع أطراف المجتمع، وأن الاستفادة من التجارب الدولية والسياسات الفعّالة يمكن أن تسهم في تحقيق تقدم ملموس في مواجهة هذه المشكلة العابرة للقارات.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2000إلى 2022.

تمهيد:

بعدما تم تناول الجانب النظري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر،وذلك من خلال الفصلين الأول والثاني، سيتم من خلال هذا الفصل محاولة التطرق إلى السلوك الاقتصادي القياسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة عبر دراسة تطبيقية لحالته في الجزائر خلال الفترة من 2000إلى 2022، وكيف يمكن التأثير عليه بالأدوات المتعارف عليها، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني ARDL، من أجل تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل، بإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ومنه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هما:

- **المبحث الأول**: دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر للفترة من 2000إلى 2022.
- **المبحث الثاني**: اساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.
- **المبحث الثالث**: تحليل قياسي لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر.

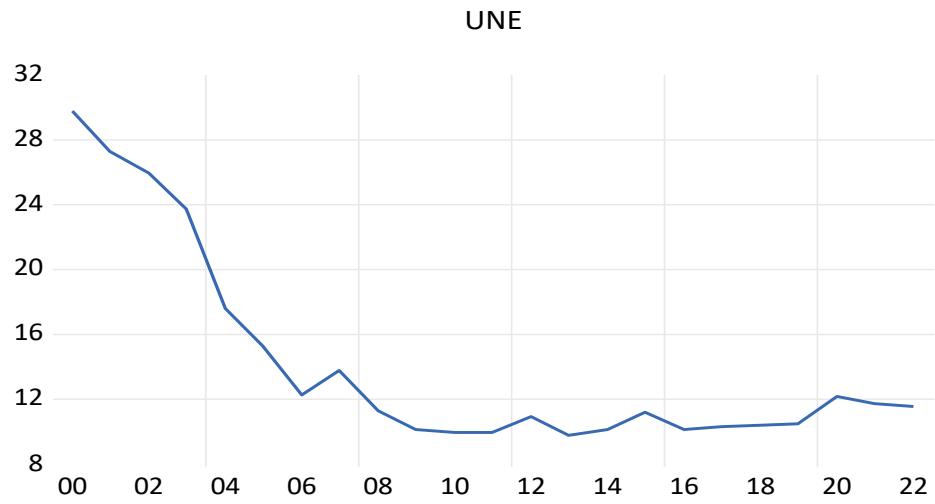
المبحث الأول: دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر للفترة من 2000إلى 2022 .

في قلب التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر، تقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحجر زاوية للامال الرامية التي تحقق نمو شامل ومستدام. تأتي أهمية هذه المؤسسات من دورها كمولد رئيسي لفرص العمل كمحرك للابتكار والمرونة الاقتصادية. ومع ذلك، حتى تتمكن من الاطلاع بهذا الدور بفعالية، يجب تحليل واقع الظروف التي تعمل ضمنها هذه المؤسسات وتحديد العوامل التي تساهم في تعزيزها أو تعيق قدرتها على محاربة البطالة بفعالية .

المطلب الأول : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2000إلى 2022.

تغيرت معدلات البطالة في الجزائر وفقا لعدة ظروف تتعلق بالاقتصاد الوطني من جهة والسياسات التي اتبعتها الحكومات من جهة أخرى، وشهدت الجزائر بطالة هيكلية واسعة النطاق في مرحلة ما بعد الاستقلال، وذلك نظرا لأن يد العاملة كانت غير مؤهلة، ومع بداية النزوح الريفي نحو المدن تفاقمت مشكلة البطالة بشكل كبير، وقد أثر ذلك لمدة طويلة على سوق العمل. والمنحى التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر.

شكل (1.3): تطور معدلات البطالة في الجزائر من 2000إلى 2022



المصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات Eviews10 .

نلاحظ من خلال الشكل(1.3) أنه يمكن تقسيم معدلات البطالة إلى المرحلتين:

- **المرحلة الأولى: 2000– 2009**

انخفاض معدل البطالة مع بداية الألفية حتى عام 2009 حيث انتقل من 29.5% سنة 2000 إلى 10.16% سنة 2009، ويمكن أن ينسب إلى عدة عوامل منها النمو الاقتصادي القوي، حيث مرت الجزائر بفترة نمو اقتصادي ملحوظ مدفوعا بهبات في اسعار النفط، هذا ما أدى إلى زيادة في الإيرادات الحكومية والقدرة على الإنفاق على مشاريع التنمية، كما اهتمت الحكومة بالاستثمار في قطاعات اقتصادية مختلفة مثل البناء والزراعة وهذا ما ادى إلى تحسين الوضع الوظيفي .إضافة إلى برامج الدعم الحكومية فابتكرت برامج تشغيل تهدف إلى تحسين القدرات الإنتاجية للعاطلين ودعم الشباب في بدء مشروعات خاصة بهم .توجه الجهود نحو قطاعات متنوعة والتركيز على السياحة والتكنولوجيا والخدمات لتقليل الاعتماد على النفط والغاز وخلق تنوع يعزز الشمول الاقتصادي، وتحسين الأمن والاستقرار بعدما عرفت الجزائر فترة صعبة عرفت بالعقد الأسود، ما ساعد في جذب الاستثمارات وتحفيز النشاط الاقتصادي، وانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مما أدى إلى زيادة مناصب العمل.

- **المرحلة الثانية: 2009 –2022**

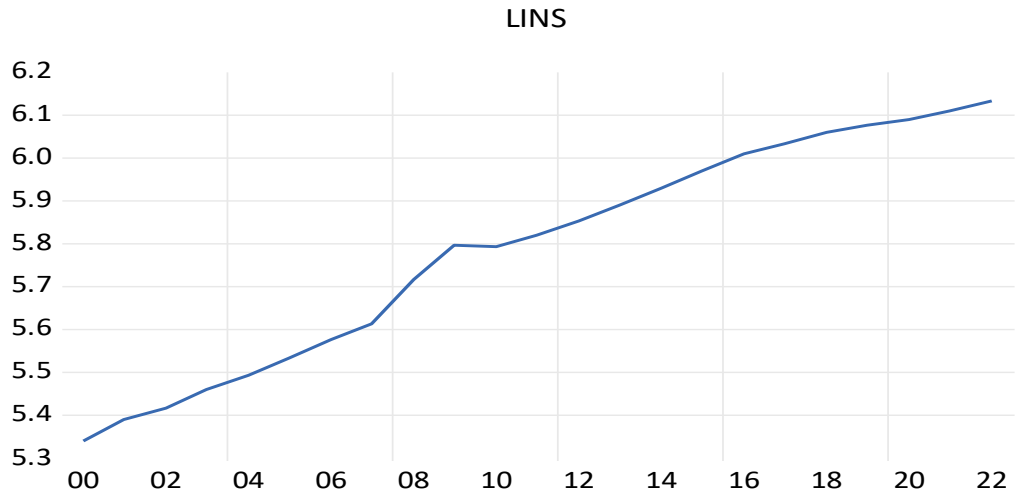
ما هو ملاحظ أن هذه الفترة عرفت تذبذبات في معدلات البطالة جراء انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، واستمرار الاعتماد على قطاع الطاقة جعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية ،هذا ما أدى إلى تضاعف العجز في الميزانية وتراجع الإنفاق العمومي على استثمارات المولدة لمناصب الشغل ، إضافة إلى محاولة الحكومة تنفيذ الاصطلاحات الهيكلية أدت إلى عدم الاستقرار نظرا للتغيرات التي فرضتها في سوق العمل، إضافة إلى التضخم كل هذه المؤشرات كانت سبب في ارتفاع معدل البطالة في الجزائر لتصل إلى 10,33%سنة 2017.

بعد تفشي فيروس كورونا سنة 2019 اضطرت كل الدول في انحاء العالم إلى انتهاج نظام البطالة الجزئي، ليس لأسباب اقتصادية ولكن لأسباب صحية، مست كل القطاعين العام والخاص، ما أجبر المؤسسات على الغلق وهذا ما أثر على معدلات البطالة بالسلب لتصل إلى 12,25 سنة 2020.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2000 الى 2022

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في اقتصاد العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر حيث تقوم بدور رئيسي في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والابتكار، فشهدت تطورا ملحوظا على مر السنين مدعومة بسلسلة من السياسات الهادفة إلى تعزيز روح المبادرة وتنشيط القطاع الاقتصادي، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل(2.3): منحى يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2000 الى 2022



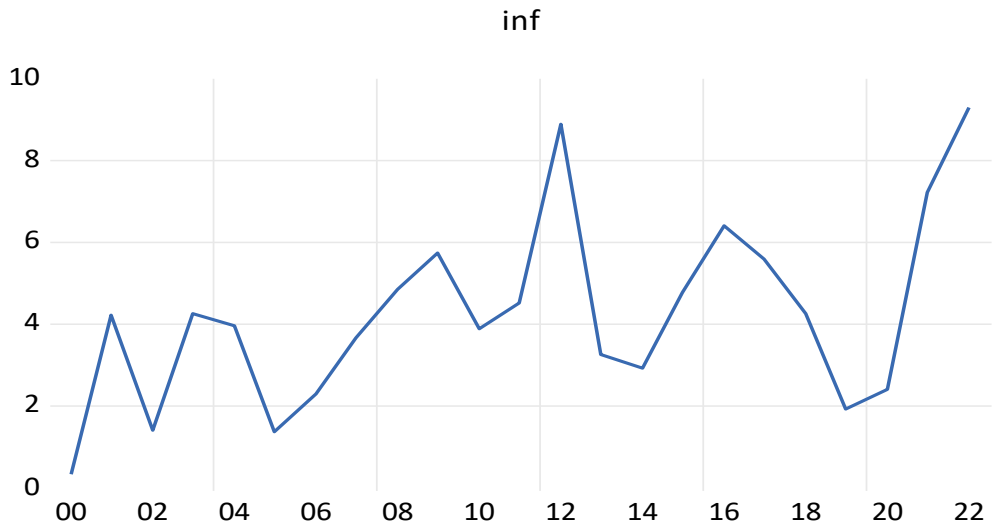
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على Eviews10

من خلال المنحى نلاحظ زيادة مستمرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع زيادة السنوات، والتي نتجت عن عدة إصلاحات قامت بها الجزائر منها الاصلاحات المصرفية والضريبة، إضافة إلى القروض بفائدة منخفضة، وبرامج تشجيع المبادرات الريادية حيث تم تطوير برامج مختلفة لتشجيع الشباب والخريجين على إنشاء مشاريعهم الخاصة والدخول إلى عالم الأعمال، و التطورات التكنولوجية التي قدمت فرصا هائلة للمؤسسات الناشئة لتطوير منتجاتها وخدماتها والوصول للأسواق المحلية والدولية.

المطلب الثالث: تطور التضخم في الجزائر من 2000إلى 2022.

قبل الشروع في تحديد أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في التضخم في حالة الاقتصاد الجزائري، لابد من التطرق إلى معدلات التضخم خلال فترة الدراسة وهذا من خلال الشكل الموالي .

شكل(3-3):منحى يوضح تطور التضخم في الجزائر من 2000إلى 2022



المصدر :من إعداد الطالبتان اعتمادا على Eviews10

من خلال ما يبينه الشكل نلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر متذبذب حيث سجلت الجزائر في بداية الألفية تضخم بلغ نسبته 0,3 وهذا نتيجة الاصلاحات الهيكلية المطبقة، أما ابتداء من سنة 2001 ومع الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر والتي مكنتها من تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي عرفت معدلات التضخم ارتفاعا طفيفا، لكن بقيت مقبولة حيث انتقلت من 4,23 سنة 2001 إلى أعلى معدل مسجل لها خلال هذه الفترة سنة2012 و المقدرة ب8,89 لتصبح 5,59 سنة 2017 ومع بداية 2019 نلاحظ انخفاض في نسبة التضخم وصلت الى 2 ثم انتقل سنة 2020 إلى 2,2.

المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

عند دراسة أي نموذج قياسي فإنه يتم عرض جانبه النظري، وذلك من أجل فهم أساسيته، ومعرفة أهم خطوات تطبيقه، وفي هذا المبحث سيتم عرض الجانب النظري للنمذجة القياسية لهذه الدراسة بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL .

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك .

1-استقرارية السلاسل الزمنية: تساعدنا اختبارات جذر الوحدة على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن بين هذه الاختبارات: [1]

-اختبار ديكي فولر المطور ADF: دعا اختبار ديكي فولر المطور (ADF) الى الأخذ بعين الاعتبار فرضية عدم ارتباط الأخطاء، وقد بنى هذا الاختبار على الفرضية البديلة $|\emptyset| < 1$، مقابل الفرضية الصفرية $H_0: |\varphi_j| = 1$ خلال التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج التالية:

$$\nabla y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \nabla y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots (4)$$

$$\nabla y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \nabla y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots.. (5)$$

$$\nabla y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \nabla y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots.. (6)$$

نستطيع أن نحدد القيمة P حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz.

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇y_{t-j+1}. حيث ادراج عدد الفروقات حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي

- اختبار فيليبس وبيرون (1988) Phillips and Perron test:

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي فعالا باختبار ADF، حيث يأخذ بعين الإعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات ADF، DF، ويجرى هذا الاختبار على أربعة مراحل هي:

[1] بقعة ياسين، **دراسة التأثيرات غير متماثلة للنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر باستخدام نموذج Nardl دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1991-2021)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة يحي فارس بالمدية،2022-2023،ص73-78.

- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة القاعدية لإختبار Dicky-Fuller، مع حساب الإحصائية المرافقة.
- تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.
- تقدير المعامل المصحح S_1^2، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{\mathrm{T}}\sum_{t=1}^{\mathrm{T}} \hat{\varepsilon}_1^2 + 2\sum_{i=1}^{\mathrm{I}}\left(1 - \frac{i}{\mathrm{I}+1}\right)\frac{1}{\mathrm{T}}\sum_{t=i+1}^{\mathrm{T}} \hat{\varepsilon}\,\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين من الضروري إيجاد عدد التبطؤات، المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، على النحو التالي:

$$\mathrm{I} \backsimeq 4\left(\frac{\mathrm{T}}{100}\right)^{2/9}$$

- حساب إحصائية فيليبس وبيرون:

$$\mathrm{t}_{\emptyset}^{*} = \sqrt{K} * \frac{\widehat{(\emptyset - 1)}}{\hat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}}}{\sqrt{K}}$$

التكامل المشترك بطريقة اختبار الحدود Bounds test:

تعود هذه الطريقة لأصحابها Pesaran et al (2001) وتتميز هذه الطريقة بما يلي[1]:

- إمكانية تطبيقها سواء كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة $I(1)$، أو متكاملة من نفس الدرجة.

[1] بقعة ياسين، المرجع سابق ، ص73-78.

- إن نتائج تطبيقه تكون جيدة في حالة العينة (عدد المتغيرات) صغير.
- إن استخدامه يساعد على تقدير مكونات الأجلين الطويل والقصير معا في نفس الوقت.

إن اختبار التكامل المشترك طبقا لاختبار الحدود يكون من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، المقترح من طرف كل من Pesaran M.H و Smith R.J سنة 2001، والذي يعد منهجا اخر لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نوذج تصحيح الخطأ غير المقيد وتعرف هذه الطريقة ب Bounds Testing Approach، يتم اختبار الفرضية التالية:

$$H_1: \lambda_0 = \lambda_1 = \cdots = \lambda_K = 0$$

مقابل فرضية العدم والدالة على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي اختبار الفرضية:

$$H_0: \lambda_0 \neq \lambda_1 \neq \cdots \neq \lambda_K \neq 0$$

حيث يتم مقارنة قيمة إحصائية (F) المقدرة مع القيمة الجدولية التي اقترحها كل من Pesaran M.H و Smith R.J و Shin Y وهي عبارة عن قيمتين جدوليتين، قيمة تمثل الحد الأعلى في حالة كون متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$، وقيم تمثل الحد الأدنى في حالة كون المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$.

فإذا تجاوزت قيمة (F) المحسوبة باستخدام (Wald Test) قيمة الحد الأعلى فانه يمكن رفض فرضية العدم الدالة على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة دون الحاجة لمعرفة رتبة التكامل، أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى فإنه لا يمكن رفض فرضية العدم، وفي حالة وقوع القيمة (F) بين الحدين في هذه الحالة لا يمكن اتخاذ القرار بل لابد من فحص خواص السلاسل الزمنية لمعرفة درجة التكامل قبل اتخاذ القرار.[1]

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL والذي طورها كل من Pesaran(1997)، Shinand and sun (1998) ، وكل من Pesaran et Al (2001) ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها . ويرى

[1] بقعة ياسين، **المرجع سابق** ، ص73-78.

Pesaran أن اختبار الحدود في اطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ، ما اذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اخر اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر (Engle-granger 1987) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانس (Johannsen contegration test).[1]

ومن أهم الخطوات التي يجب اتباعها وفق منهجية ARDL هي:

- ☑ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من أن جميعها مستقرة عند الدرجة I(0) أو
- ☑ الدرجة I(1) .
- ☑ تحديد فترات الابطاء المناسبة.
- ☑ تحديد التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود (Bounds test).
- ☑ تقدير النموذج في المدين الطويل والقصير.
- ☑ اجراء الاختبارت البعدية لتشخيص جودة النموذج.[2]

[1] عزوزي مريم ، عميري أسماء ، **اقتصاد المعرفة خيار استراتيجي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000–2017)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ، نقدي وبنكي ، جامعة أحمد دراية أدرار،2018-2019، ص 30.

[2] بن علي أسماء ، بلهادف فاطمة الزهراء ، **تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة 2000–2020 باستخدام منهجية ARDL**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ، نقدي وبنكي ، جامعة ابن خلدون – تيارت، ص128.

المبحث الثالث: تحليل قياسي لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر من 2000إلى 2022.

في هذا المبحث، نهدف إلى استكشاف التحليل القياسي لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل والحد من البطالة في الجزائر للفترة 2000 إلى 2022، عبر استخدام أساليب إحصائية محددة لقياس تأثيرات هذا القطاع على معدلات البطالة، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، حيث يتم في البداية تحديد بعض الدراسات السابقة والتعريف بمتغيرات الدراسة، ثم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وبعدها تقدير النموذج واستخلاص النتائج وتحليلها من الناحية القياسية والاقتصادية والاحصائية.

المطلب الأول: تعريف متغيرات الدراسة والعينة.

تم في هذه الدراسة الأخذ بالحسبان على ثلاث متغيرات تتعلق بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ل 19 مشاهدة ، تمثل سنوات الدراسة التي امتدت من سنة 2000إلى 2022 في الجزائر.

بناءا على ما جاء في الفصل الأول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من متغيرات، تمت صياغة نموذج للدراسة الذي يضم متغيرات يمكن ترميزها وفق ما يتماشى والأساليب الإحصائية والقياسية والهدف منها، وتم الحصول على البيانات المتعلقة بجميع المتغيرات من قاعدة بيانات البنك الدولي ووزارة الصناعة، وكانت هذة المتغيرات على النحو التالي:

$$UNE = \beta 0 \ + * \beta 1 INF \ + * \beta 2 \, INS \ + Ut$$

حيث أن:

- المعلمة $\boldsymbol{\beta_0}$: تمثل الثابت
- المعلمات $\boldsymbol{\beta_1}$: تمثل المتغيرات المستقلة i=(1 ,2)
- $\boldsymbol{U_t}$: الخطأ العشوائي

الجدول رقم 09: التعريف بمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة ومصدر البيانات.

الوصف	رمز المتغير	اسم المتغير	المصدر
المتغير التابع	UNE	معدل البطالة	البنك الدولي
المتغيرات المستقلة	INF	معدل التضخم	البنك الدولي
	INS	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	وزارة الصناعة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على متغيرات الدراسة

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك .

– اختبار جذر الوحدة: من أجل معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ، نستخدم اختبار جذر الوحدة ديكي فولر ADF ، وفيليبس بيرون PP كما يوضحه الجدول التالي :

جدول10: اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF و PP

المتغير	اختبار جذر الوحدة		ADF	PP	الرتبة
UNE	المستوى	ثابت	-3.9337 0.0070	-3.9337 0.0070	I(0)
		ثابت واتجاه زمني	-1.9967 0.5695	-1.9443 0.5980	
		بدون ثابت واتجاه	-3.7228 0.0007	-3.3010 0.0280	
	الفرق الأول	ثابت	-1.7867 0.3757	-3.3010 0.0280	
		ثابت واتجاه زمني	-4.6553 0.0068	-4.6553 0.0068	
		بدون ثابت واتجاه	-1.7298 0.0792	-3.0227 0.0044	

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews

المتغير	اختبار جذر الوحدة		ADF	PP	الرتبة
LINS	المستوى	ثابت	-1.9222 0.3167	-1.9866 0.2900	I(1)
		ثابت واتجاه زمني	0.5310 0.9734	-0.6337 0.9660	
		بدون ثابت واتجاه	7.4805 1.0000	7.4805 1.0000	
	الفرق الأول	ثابت	-3.2479 0.0312	-3.1639 0.0370	
		ثابت واتجاه زمني	-3.9906 0.0268	-3.5628 0.0583	
		بدون ثابت واتجاه	-1.6125 0.0991	-1.5887 0.1036	

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على Eviews10

المتغير	اختبار جذر الوحدة		ADF	PP	الرتبة
INF	المستوى	ثابت	-2.6542 0.0985	-2.9428 0.0565	I(1)
		ثابت واتجاه زمني	-3.6030 0.0541	-3.5075 0.0633	
		بدون ثابت واتجاه	0.4948 0.4901	0.0808 0.6981	
	الفرق الأول	ثابت	-4.3409 0.0030	-8.6562 0.0000	
		ثابت واتجاه زمني	-3.8400 0.0383	-10.1864 0.0000	
		بدون ثابت واتجاه	-4.3409 0.0002	-7.2827 0.0000	

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews10

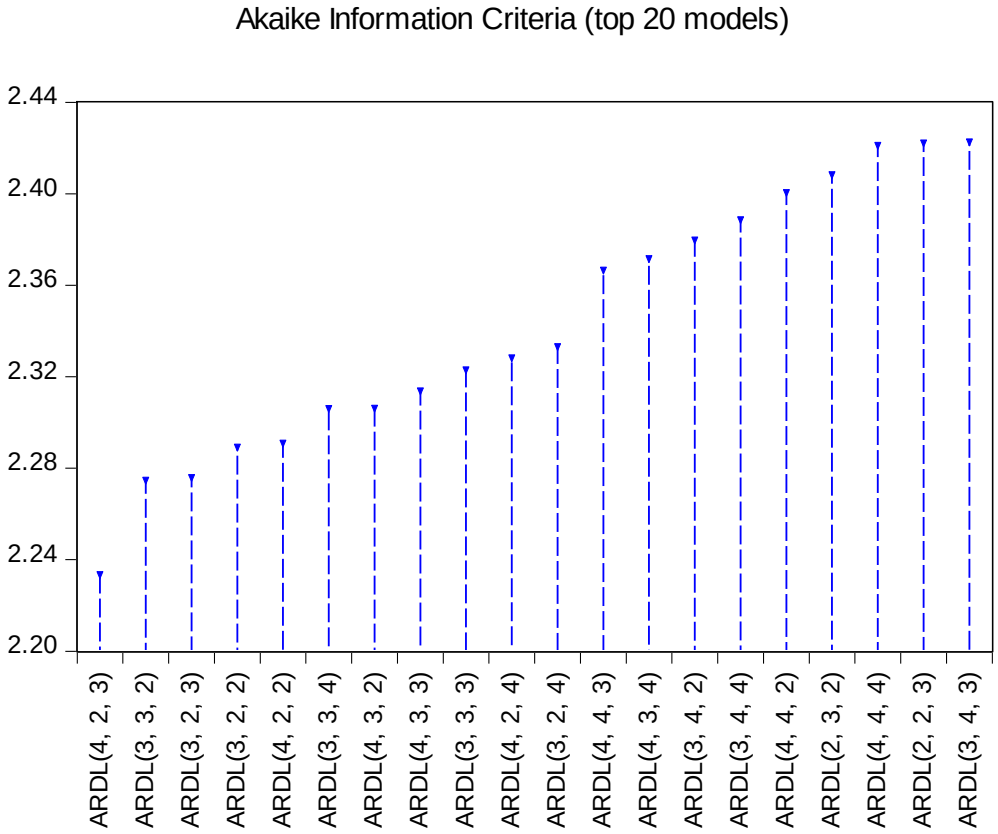
تبين نتائج الجدول أعلاه اختبار جذر الوحدة باستخدام(PP) و (ADF) حيث نلاحظ أن كل المتغيرات ليست مستقرة عند الدرجة I(0) ، وعند اخذ الفروق الأولى اصبحت هذه المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى وبالتالي هذه لنتائج تسمح بالاستخدام منهجية ARDL.[1]

2 – تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى:

قبل اجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود يجب أولا تحديد عدد البطاءات الممكنة، ويتم تحديد درجة التأخير المثلى عند التقدير بالإعتماد على عدة معايير مثل Akaik (AIC) ، Schwarz (SIC) ولقد تم الاعتماد على معيار AKAIKE كما يوضحه الشكل التالي:

[1] أنظر الملحق رقم 02 و 03 ، ص ص 91-92

الشكل رقم (3-4) : تحديد الفترة المثلى للتأخير



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الشكل المقابل نلاحظ أن فترات الابطاء الزمني المثلى للمتغيرات الدراسة وفقا لنموذج ARDLهي (4,2,3)باستخدام معيار AKAIKE وتبلغ قيمته (2,23).

3-اختبار الحدود (Bounds test): يهدف هذا الاختبار إلى وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.

جدول رقم 11: نتائج اختبار الحدود (Bounds test)

النموذج	القيمة المحسوبة F=19.60		النتيجة
القيمة الحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 1%	6.265	5.155	وجود علاقة تكامل
عند مستوى معنوية 5%	4.428	3.538	مشترك طويلة الأجل
عند مستوى معنوية 10%	3.695	2.915	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن القيمة المحسوبة ل -Fأكبر من قيم العليا (الحد الأعلى) للقيمة الحرجة المقترحة عند مستويات المعنوية (1%،5%،10%) ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير البطالة كمتغير تابع و معدل التضخم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغيرات مستقلة[1].

المطلب الثالث : تقدير نموذج ARDL

أولا :تقدير العلاقة طويلة الاجل :

بعدما تأكدنا من وجود علاقة بين المتغيرات قدرنا العلاقة طويلة الأجل في اطار نموذج ARDL والموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 12: نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية t	الاحتمال
INF	-1.11	-3.71	0.007
LINS	-5.18	-1.15	0.17

المصدر : من اعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات Eviews10

[1] انظر الملحق رقم 04 ، ص 93

ولتحليل العلاقة طويلة المدى يمكن التعبير عنها وفق الصيغة الموالية والمستخرجة من الجدول رقم كالتالي :

EC = UNE - (-1.1113*INF -5.1847*LNINS+ 48.8667)

من خلال المعادلة تبين ان المتغيرات اخذت اشارات سالبة أي مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية.

حيث نلاحظ : أن معدل التضخم INF سالب فهو يثبت وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة على المدى الطويل ، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 1.11 وحدة .كما نلاحظ أن الاحتمال المقابل للمعلمة Prob=0.007 وهي أقل من 0.05 أي انها ذات معنوية احصائية

أما بالنسبة بمتغير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنلاحظ أنه سالب فهو يثبت وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة في المدى الطويل ، حيث أن زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب1 % فإنه يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0.051 وحدة.كما نلاحظ أن الاحتمال المقابل للمعلمة Prob=0.17 وهي اكبر من 0.05 أي أنها ليست ذات دلالة احصائية [1]

ثانيا : نماذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير :

جدول رقم 13: نتائج نموذج تصحح الخطأ ECMفي الأجل القصير

المتغيرات	المعاملات	الاحصائية pro
Cointeq(-1)	-0.7061	0.000

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews10

يظهر الجدول اعلاه أن قيمة معامل تصحيح الخطأ cointeq(-1) معنوية وسالبة وتساوي 0.7061 – أي ان معامل تصحيح الخطأ معنوي (P=0.000) ، ما يؤكد وجود علاقة طويلة المدى للمتغيرات

[1] انظر الملحق رقم 05 ، ص 94.

الداخلة في النموذج وهذا دليل على أن 70.61 % من الأخطاء والصدمات(انحرافات) في الأجل القصير يمكن تصحيحها في المدى الطويل[1].

ثالثا : الاختبارات التشخيصية

للحكم على ملائمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل ولكي نتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وعدم تضمنه لمشاكل قياسية واحصائية سنقوم بالإختبارت التشخيصية التالية:

جدول رقم 14: نتائج الاختبارت التشخيصية للنموذج

نوع الاختبار	القيمة	الاحتمال
SerialCorrelation LM Test	F-Statistique:1.72	0.26
Jack-Berra	J.B :0.693	0.70
ARCH	F- Statistique :0.31	0.58

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع الاحتمالات تفوق 0.05وبالتالي نقبل فرضيات العدم في جميع الاختبارات عند مستوى معنوية 5% ، ومنه فحسب اختبار(LM Test) فلا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي لأخطاء ، وحسب اختبار (J.B) ، فالأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا ، أما حسب اختبار (ARCH)فلا يوجد مشكلة اختلاف التباين[2] .

رابعا : اختبار استقرارية النموذج .

للتأكد من أن النموذج يخلو من وجود أي تغيرات هيكلة ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة وقصيرة الأجل نستخدم المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي ويعد هذان

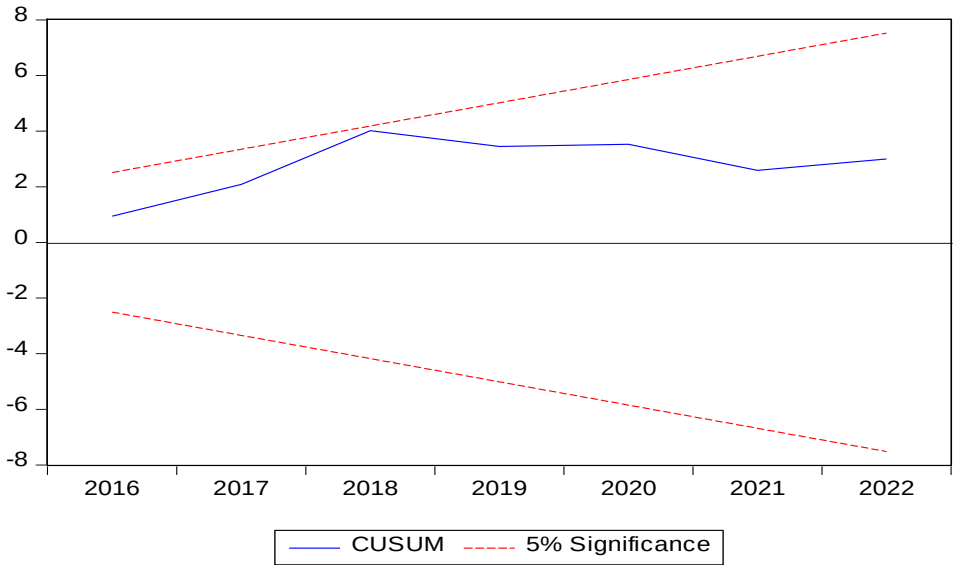
[1] انظر ملحق رقم 06، ص 95

[2] انظر الملحق رقم 07- 08- 09 ، ص 96-97.

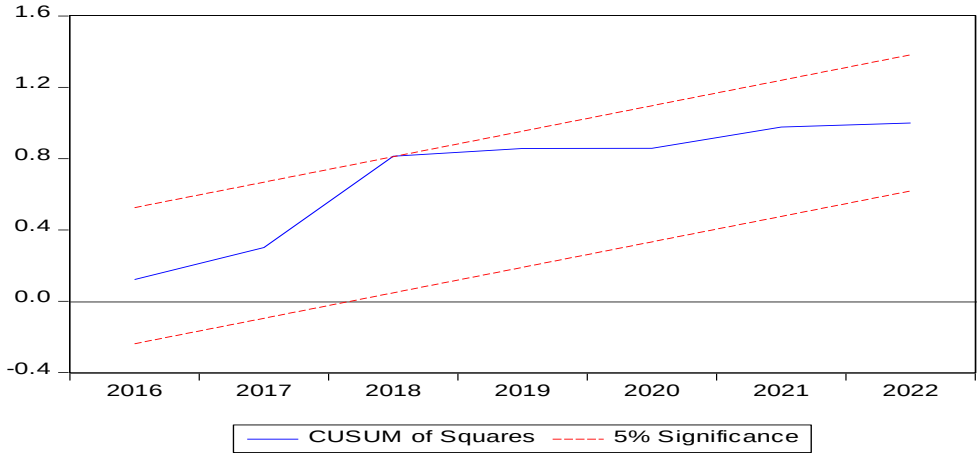
الاختبارات من اهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات ، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل ، والذي يتحقق إذا وقع المنحى البياني داخل الحدود الحرجة.

والنتائج موضحة في الشكلين التالين :

الشكل رقم (3-5) : نتائج المجموع التراكمي للبواقي التراجعية CUSUM



الشكل (3-6) : نتائج المجموع التراكمي لمربعات البواقي التراجعية (CUSUM OF Squares)



المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews10

نلاحظ من خلال الشكلين أن النموذج المقدر مستقر ، حيث نلاحظ أن منحى اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSM) يقع بين الحدين (الخطين)الحرجين ، والشيء نفسه بالنسبة لمنحى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM OF Squares) فهو وسط الحدين (الخطين) الحرجين مشيرا إلى الاستقرار في النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5% ، وعليه فإن نموذج ARDLالمقدر مستقرا ومنسجما في الأجل الطويل والأجل القصير.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل دراسة قياسية حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر للفترة الممتدة من (2000إلى 2022) باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المبطئة ARDL، وذلك بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات ، والتي تمثلت في معدل البطالة كمتغير تابع (UNE)أما المتغيرات المستقلة المفسرة للمتغير التابع فقد تمثلت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة INS)) ، ومعدل التضخم (INF) فتحصلنا على سلاسل مستقرة بعد الفرق الأول وهو ما مكننا من تقدير نموذج ARDL، نستطيع القول أنه من خلال الدراسة القياسية والتحليلية لهذا الفصل أن اختيارنا للنموذج كان موفقا لحد ما، وذلك من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

كل من معدل التضخم و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقرة في الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، ويتحقق بينهم توازن في الأجل الطويل وبما أن هذه المتغيرات لا يوجد منها ما هو متكامل من الدرجة الثانية فإن هذا فتح لنا المجال لاستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL.

عند اجراء اختبار التكامل المشترك واختبار معيار المعلومات AIC عند تطبيقه مع افتراض وجود ثابت فقط وتحديد اربع (4) فترات للإبطاء كحد أقصى ، تبين أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل ، اذ أن F-Statistic اكبر من القيمة الحرجة عند مستويات المعنوية (1% ، 5%، 10%) .

وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة (UNE)و كل من معدل التضخم (INF) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(LINS)، حيث أن المتغيرات اخذت اشارات سالبة أي مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية.

حيث نلاحظ : أن معدل التضخم INF سالب فهو يثبت وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة على المدى الطويل ، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 1.11 وحدة .

كما نلاحظ أن الاحتمال المقابل للمعلمة Prob=0.007 وهي أقل من 0.05 أي انها ذات معنوية احصائية

أما بالنسبة بمتغير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنلاحظ أنه سالب فهو يثبت وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة في المدى الطويل ، حيث أن زيادة لوغاريتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب1% فإنه يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0.051 وحدة.

كما نلاحظ أن الاحتمال المقابل للمعلمة Prob=0.17 وهي اكبر من 0.005 أي أنها ليست ذات دلالة احصائية

4-أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (-1) cointeq معنوية وسالبة وتساوي 0.7061 – أي ان معامل تصحيح الخطأ معنوي (P=0.000) ، ما يؤكد وجود علاقة طويلة المدى للمتغيرات الداخلة في النموذج وهذا دليل على أن 70.61% من الأخطاء و الصدمات(انحرافات) في الأجل القصير يمكن تصحيحها في المدى طويل اي بعد سنة و 4 أشهر .

5-أوضحت كل قيم الاختبارات التشخيصية(ARCH، JARK BIRA، LM Test)لدراسة صلاحية النموذج عند مستوى 5% ،وعليه نقول النموذج خالي من مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لأخطاء ، وحسب اختبار (J.B)، فالأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا ، أما حسب اختبار (ARCH) فلا يوجد مشكلة اختلاف التباين، والشكل الدالي حسب اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSM) و اختبار

المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM OF Squares) مشيرا إلى الاستقرار في النموذج وعليه النموذج مناسب.

الخاتمة

من خلال هذا البحث حاولنا الوصول إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور كبير في تقليص معدل البطالة في أي اقتصاد سواء كان متطورا أو ناميا ، كونها تمتاز بالعديد من الخصائص والمزايا من حيث سهولة تأسيسها وصغر رأس مالها ، كما أنها تتمتع بخاصية توفير مناصب العمل وجذب أكبر عدد من اليد العاملة المنتجة ، حيث تم اسقاط هذه الدراسة في الجزائر خلال الفترة من 2000إلى 2022 ، وانطلاقا من التساؤلات المطروحة في مقدمة بحثنا وبعد تقديمه وتحليلينا للموضوع ومناقشته في ثلاث فصول تم التوصل إلى مجموعة من النتائج ، كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية كما نشير إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات التي تأتي بناء على النتائج المتوصل إليها وفي الأخير نأتي إلى إبراز الأفاق المكملة لموضوع الدراسة .

نتائج الدراسة :

اختبار الفرضيات :

- **الفرضية الأولى** : يؤثر معدل التضخم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عكسيا على معدل البطالة ؟

-لمعدل التضخم علاقة سلبية وعكسية على معدل البطالة ، وهذا ما اكده فيليبس بما يسمى Philips curve ، وهذا ما يعكس أن الطلب الكلي للاقتصاد في الجزائر في حالة زيادة كبيرة نتيجة للطفرة النفطية منذ سنة 2001مما دفع بالمؤسسات على زيادة انتاجها مما يزيد من الطلب على الأيدي العاملة ، أو إنشاء مؤسسات جديدة وبالتالي خفض معدلات البطالة ، إضافة إلى رفع الأجور وبالتالي ترتفع تكاليف الإنتاج ، وهذا ما ينعكس على تضخم الأسعار ، وهكذا تكون معدلات البطالة قد انخفضت بينما ارتفعت معدلات التضخم ، والعكس ...

-عدد المؤسسات لها علاقة عكسية مع معدلات البطالة ، أي كلما زاد انشاء هذه المؤسسات كلما زاد الطلب على اليد العاملة وبالتالي انخفاض معدل البطالة . (**وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى**)

- **الفرضية الثانية** : ما مدى فعالية نموذج ARDL في قياس أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر ؟

☑ **قبول الفرضية الثانية** حيث أنه كان لنموذج ARDL فعالية جيدة في قياس أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر وهذا ما أثبتته النتائج لوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع المتمثل البطالة والمتغيرات المستقلة المتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتضخم .

☑ **الفرضية الثالثة** : يوجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البطالة ؟

- بعد إجراء اختبار التكامل المشترك أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (**وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة**).

التوصيات :

من خلال النتائج السابقة يمكن أن نورد جملة من الاقتراحات التي نأمل أن تساهم في الحد من معدل البطالة في الجزائر والمتمثلة في :

1. تقديم تسهيلات ضريبية وقروض بفوائد منخفضة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
2. انشاء صناديق تمويل خاصة لدعم مشاريع الشباب و رواد الأعمال .
3. تطوير البنية التحتية والدعم اللوجيستي .
4. تقديم الدعم الفني و التدريبي وتنظيم دورات تدريبية وبرامج إرشادية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحسين مهاراتهم الإدارية والتقنية وانشاء مراكز لدعم ريادة الأعمال وتقديم الاستشارات الفنية والتقنية .
5. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا من خلال دعم المشاريع التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا الحديثة وتقديم جوائز ومكافآت للمشاريع المبتكرة والمتميزة .
6. تشجيع ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب من خلال حملات توعية وادراج مفاهيم ريادة أعمال في المناهج الدراسية لتشجيع الجيل القادم على التفكير الريادي .

آفاق البحث :

أثناء معالجتنا للموضوع صادفتنا عدة إشكاليات لم يكن بالإمكان معالجتها ، وذلك لضيق الوقت من جهة وسيرورة الموضوع من جهة أخرى ، لذا ارتأينا أن نقدمها كآفاق الدراسة لمن يرغب في الولوج لهذا لموضوع ، ولعل أبرزها :

1. توسيع البحث عبر اختبار دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة لمجموعة من الدول النامية .
2. اختبار عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة وتحليل قصص نجاحها ، واستكشاف التحديات التي واجهتها وكيف تغلب عليها .
3. تحليل تأثير التكنولوجيا والابتكار على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
4. مقارنة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر مع الدول العربية و الأجنبية .

قائمة المراجع

📖 كتب

1. أحمد عبده الصباغ، **المشاكل المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق علاجها**، دار حميثرا للنشر والترجمة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2023.
2. أحمد إبراهيم دهشان، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر**، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر، 2021.
3. بلقاسم العباس، **تحليل البطالة**، جسر التنمية، العدد الثامن والخمسون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ديسمبر 2006.
4. توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
5. خربوطلي عامر، **ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دون طبعة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.
6. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
7. زيد بن محمد الرماني، **البطالة. العمالة. العمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001.
8. سعاد نائف البرنوطي، **إدارة الأعمال المصغرة، أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
9. سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص
17. سمير العبادي، ميساء حبيب سلمان، **المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، عمان.
10. صلاح حسن، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013.
11. طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، الطبعة العربية الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.

12. عبد الباسط وفاء، **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة**، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

13. فريد بختي، **البطالة والتشغيل، مفاهيم أساسية**، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، 2010،

14. مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجية ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.

15. هاجر بوزيان الرحماني، **دور الوكالة الوطنية في تسيير القرض المصغر**، التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، 2016.

16. نادية قويقح، **البطالة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجل الاقتصاد الجديد، العدد 07، سبتمبر 2012.

📖 رسائل و الأطروحات جامعية

17. جلال عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية**، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015 .

18. امعمر الازهر حاشي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2021، ص 52.

19. بوساق أحمد، **البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(المعوقات والمقومات)**،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021.

20. جلال عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.

21. حكيم بوحرب، **دور أساليب التمويل المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة تحليلية لمحددات التمويل بالرأسمال الإستثماري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، اطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.

70.حمزة غربي وعمار فاروق غربي، **دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل: قراءة إحصائية لتجربة دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، 2018.

22. رابح زرقاني، **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.

23. سعاد شليغم، **أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

24. عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

25. فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2018، ص 45.

26. ماليكه أحميده، **متطلبات تأهيل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل أبعاد التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي تبسي، التبسة، الجزائر، 2022.

27. هالم سليمة، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017،.

28. بو القرقور بوزيد، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية لولاية سكيكدة**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، 2011، ص 72.

29. حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006-2007،.

30. عمار بهاليل، **البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية**، رسالة ماستر، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 45، قالمة، 2017-2018.

31. مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011، ص13.

32. بن علي أسماء ، بلهادف فاطمة الزهراء ، **تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة 2000-2020 باستخدام منهجية ARDL**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ، نقدي وبنكي ، جامعة ابن خلدون – تيارت.

33. بقعة ياسين، **دراسة التأثيرات غير متماثلة للنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر باستخدام نموذج Nardl دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1991-2021)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة يحي فارس بالمدية،2022-2023.

34. عزوزي مريم ، عميري أسماء ، **اقتصاد المعرفة خيار استراتيجي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2017)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ، نقدي وبنكي ، جامعة أحمد دراية أدرار،2018-2019.

35. صيد عبد الرحمان، **أثر الإبداع التكنولوجي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن ميل شهادة الماجستير، تخصص ادارة الأعمال، معهد الباحث للتكوين والدراسات العليا بالجزائر، جامعة أريس الأمريكية، 2016.

36. قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**، مذكرة نكملو لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

37. مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.

38. مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

39. هاجر خلف الله، **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر، اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019.

📖 مقالات علمية

40. آيت عكاش سمير وقرومي حميد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات**، مجلة معارف، العدد14، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013، ص 229.

41. ايت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة تيارت، الجزائر، دون تاريخ.

42. بن نذير نصر الدين، **الأهمية الاقتصادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الابداع، المجلد 01، العدد 01، 2011، ص 6.

43. حميد قرومي وحياة معزوز، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، جوان 2017.

44. حيرش نور الدين ويحياوي سعاد، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 01، العدد 02، 2019.

45. داود غديري وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين ارهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد9، العدد1، الجزائر، 2023.

46. رحيمي عيسى وآخرون، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2018.

47. سعايدية وردة وبضياف عبد المالك، **برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، التحليل والتقييم**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 08، 2023.

48. سعدان شبايكي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الحادي عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2007.

49. سلمى شيهب، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كآلية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 109.

50. سلوى أحمد محمد، **التجربة المصرية والتجارب العالمية الناجحة في مواجهة مشكلة البطالة: تحليل نظري**، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، المجلد السادس، ديسمبر 2023، .

51. سليمة هالم ورابح خوني، **صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 08، جامعة الوادي، دون تاريخ، ص 44.

52. صفية بوزار وسمير كسيرة، **آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي**، مجلة المناجر، العدد 01،.

53. طالب سومية شاهيناز وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد6، العدد2، الجزائر، 2021.

54. قاضي فاطمة الزهراء وآخرون، **واقع المؤسسات الصغيرة الانشطة في مجال المنتجات الشبه طبية**، مجلة البناء الاقتصادي، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص 57.

55. لقرع فايزة وطيبة عبد العزيز، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد15، العدد20، الشلف، الجزائر، 2019.

56. ناجي بن حسين وآخرون، **البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 01، العدد 01، 2002.

57. ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018.

🕮 ملتقيات و ندوات علمية

58. بن حراث حياة، حميداتو نصر، **العوامل المؤثرة في نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات المعاصرة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017.

59. عبد الرزاق حميدي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة**، مداخلة في الملتقى الدولي الموسوم بـ: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، دون تاريخ.

60. غدير أحمد سليمة وكيحلي عائشة سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 18 – 19 أفريل 2012.

قائمة الملاحق:

ملحق رقم 01 : معطيات الدراسة خلال فترة 2000 الى 2022

years	INF	UNE	INS
2000	0,33916319	29,77	220154
2001	4,22598835	27,3	245348
2002	1,41830192	25,9	261853
2003	4,26895396	23,72	288587
2004	3,9618003	17,65	312959
2005	1,38244657	15,27	342788
2006	2,31149919	12,27	376767
2007	3,67899575	13,79	410959
2008	4,85859063	11,33	519526
2009	5,73706036	10,16	625069
2010	3,91106196	9,96	619072
2011	4,52421151	9,96	659309
2012	8,89145091	10,97	711832
2013	3,25423911	9,82	777816
2014	2,91692692	10,21	852053
2015	4,78444701	11,21	934569
2016	6,3976948	10,2	1022621
2017	5,59111591	10,334	1074503
2018	4,2699902	10,416	1141863
2019	1,95176821	10,495	1193339
2020	2,41513094	12,248	1231073
2021	7,22606307	11,747	1286365
2022	9,26551552	11,55	1359803

ملحق رقم (2): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		IMP	INF	LINS
With Constant	t-Statistic	-3.933678770843798	-2.654188083249421	-1.922162819149135
	Prob.	***0.006960779 72897465***	***0.098546233 95825889***	***0.316680767 7541004***
		***	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.996650949 09781	-3.602963215 478531	-0.530995265 0022759
	Prob.	***0.569532487 399564***	***0.054073874 27311054***	***0.973377750 5797274***
		n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.722810650 90126	-0.494802364 3660658	7.480480024 209615
	Prob.	***0.000728217 7139346838***	***0.490078864 5669053***	***0.999999901 116783***
		***	n0	n0

At First Difference

		d(IMP)	d(INF)	d(LINS)
With Constant	t-Statistic	-1.786661734 287273	-4.374966664 118181	-3.247878684 551111
	Prob.	***0.375706960 947332***	***0.002986876 289625696***	***0.031196668 23696843***
		n0	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.655336982 768341	-3.840043521 946598	-3.990609535 533316
	Prob.	***0.006847620 529897238***	***0.038316612 62552687***	***0.026815357 10279345***
		***	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.729800038 082076	-4.340903762 549031	-1.612454671 112689
	Prob.	***0.079159198 08020091***	***0.000173809 3468028893***	***0.099134756 00556185***
		*	***	*

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق رقم (3): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (PP)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		IMP	INF	LINS
With Constant	t-Statistic	-3.933678770843798	-2.942791577861627	-1.986579013702057
	Prob.	***0.006960779 72897465***	***0.056517057 90016686***	***0.290015933 6759043***
		***	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.944266725011165	-3.507507127564808	-0.633705502111801
	Prob.	***0.597956469 7591481***	***0.063278024 42156988***	***0.965987732 4788829***
		n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.27166684030935	0.08084865857371848	7.480480024209615
	Prob.	***0.002303811 574573239***	***0.698102727 9638221***	***0.999999901 116783***
		***	n0	n0

At First Difference

		d(IMP)	d(INF)	d(LINS)
With Constant	t-Statistic	-3.300957793063226	-8.656176639298415	-3.163905649257496
	Prob.	***0.027980428 5153238***	***1.894726591 515827e-07***	***0.036987447 34461181***
		**	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.655336982768341	-10.18635616376644	-3.562774319675823
	Prob.	***0.006847620 529897238***	***5.413601123 110274e-08***	***0.058252321 66655048***
		***	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.02273438049731	-7.282723255033996	-1.588730860865909
	Prob.	***0.004384320 58450411***	***3.326477956 857683e-07***	***0.103636971 6960049***
		***	***	n0

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق رقم (4): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	19.60305	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	19	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الملحق (5): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

Dependent Variable: UNE
Method: ARDL
Date: 04/30/24 Time: 19:38
Sample (adjusted): 2004 2022
Included observations: 19 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): INF LNINS
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 2, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UNE(-1)	0.053714	0.178057	0.301666	0.7717
UNE(-2)	0.568556	0.195453	2.908912	0.0227
UNE(-3)	-0.145185	0.172821	-0.840088	0.4286
UNE(-4)	-0.183206	0.173598	-1.055348	0.3263
INF	-0.154525	0.109822	-1.407049	0.2022
INF(-1)	-0.226233	0.104860	-2.157470	0.0679
INF(-2)	-0.403979	0.155034	-2.605735	0.0351
LNINS	-16.30934	10.23612	-1.593312	0.1551
LNINS(-1)	-5.097354	15.84122	-0.321778	0.7570
LNINS(-2)	7.682967	14.54925	0.528066	0.6138
LNINS(-3)	10.06270	9.046355	1.112348	0.3027
C	34.50584	18.20042	1.895881	0.0998

R-squared	0.960904	Mean dependent var	11.55737
Adjusted R-squared	0.899468	S.D. dependent var	2.042421
S.E. of regression	0.647587	Akaike info criterion	2.233502
Sum squared resid	2.935583	Schwarz criterion	2.829990
Log likelihood	-9.218270	Hannan-Quinn criter.	2.334451
F-statistic	15.64063	Durbin-Watson stat	2.636144
Prob(F-statistic)	0.000681		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-1.111334	0.299000	-3.716833	0.0075
LINS	-5.184691	3.425583	-1.513521	0.1739
C	48.86671	21.02430	2.324297	0.0531

EC = UNE - (-1.1113*INF -5.1847*LNINS+ 48.8667)

الملحق رقم (6): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(UNE)
Selected Model: ARDL(4, 2, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/30/24 Time: 19:34
Sample: 2000 2022
Included observations: 19

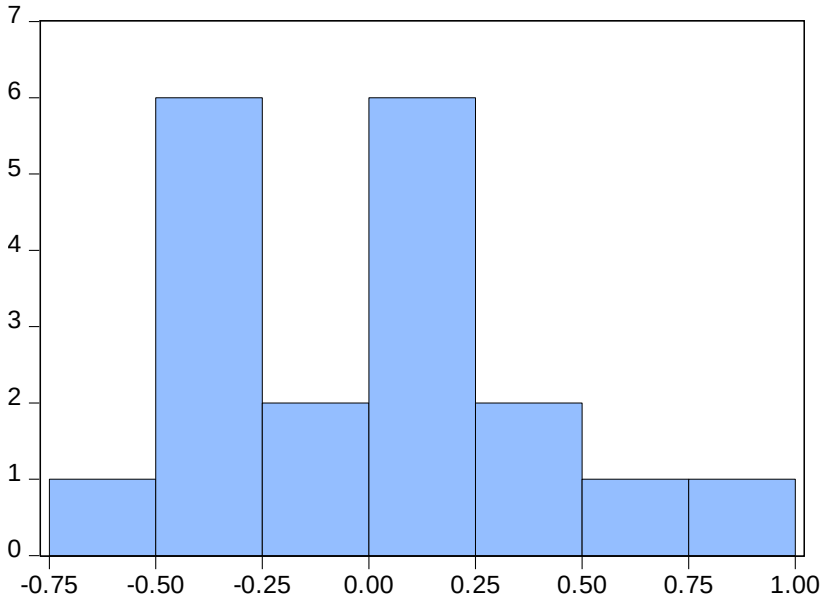
ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNE(-1))	-0.240165	0.103619	-2.317761	0.0536
D(UNE(-2))	0.328391	0.080287	4.090234	0.0046
D(UNE(-3))	0.183206	0.103544	1.769357	0.1201
D(INF)	-0.154525	0.063592	-2.429960	0.0454
D(INF(-1))	0.403979	0.084656	4.771992	0.0020
D(LNINS)	-16.30934	6.381635	-2.555668	0.0378
D(LNINS(-1))	-17.74567	7.466154	-2.376815	0.0491
D(LNINS(-2))	-10.06270	5.862196	-1.716541	0.1298
CointEq(-1)*	-0.706122	0.066717	-10.58383	0.0000

R-squared	0.952184	Mean dependent var	-0.640526
Adjusted R-squared	0.913931	S.D. dependent var	1.846822
S.E. of regression	0.541810	Akaike info criterion	1.917713
Sum squared resid	2.935583	Schwarz criterion	2.365078
Log likelihood	-9.218270	Hannan-Quinn criter.	1.993425
Durbin-Watson stat	2.636144		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق(7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



Series: Residuals
Sample 2004 2022
Observations 19

Mean	3.36e-15
Median	0.084529
Maximum	0.849070
Minimum	-0.642553
Std. Dev.	0.403841
Skewness	0.332555
Kurtosis	2.341114
Jarque-Bera	0.693896
Probability	0.706842

الملحق رقم (8): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.726243	Prob. F(2,5)	0.2691
Obs*R-squared	7.760703	Prob. Chi-Square(2)	0.0206

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/02/24 Time: 21:06
Sample: 2004 2022
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNE(-1)	0.046048	0.168703	0.272953	0.7958
UNE(-2)	0.043453	0.182968	0.237492	0.8217
UNE(-3)	-0.041649	0.159206	-0.261604	0.8041
UNE(-4)	-0.002958	0.158416	-0.018671	0.9858
INF	-0.053515	0.110537	-0.484142	0.6487
INF(-1)	-0.049900	0.102631	-0.486205	0.6474
INF(-2)	-0.007280	0.142827	-0.050974	0.9613
LNINS	5.343516	11.16341	0.478664	0.6524
LNINS(-1)	1.892105	17.70978	0.106840	0.9191
LNINS(-2)	-4.202501	15.09205	-0.278458	0.7918
LNINS(-3)	-1.865906	8.567659	-0.217785	0.8362
C	-7.298934	17.02786	-0.428646	0.6860
RESID(-1)	-0.798850	0.496127	-1.610171	0.1683

RESID(-2)	-0.671270	0.545477	-1.230610	0.2732

R-squared	0.408458	Mean dependent var	3.36E-15
Adjusted R-squared	-1.129551	S.D. dependent var	0.403841
S.E. of regression	0.589325	Akaike info criterion	1.919006
Sum squared resid	1.736521	Schwarz criterion	2.614908
Log likelihood	-4.230554	Hannan-Quinn criter.	2.036780
F-statistic	0.265576	Durbin-Watson stat	2.331048
Prob(F-statistic)	0.974972		

الملحق رقم (9): نتائج مشكلة عدم تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.318472	Prob. F(1,16)	0.5804
Obs*R-squared	0.351289	Prob. Chi-Square(1)	0.5534

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/02/24 Time: 21:09
Sample (adjusted): 2005 2022
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.180567	0.060825	2.968623	0.0091
RESID^2(-1)	-0.141369	0.250506	-0.564333	0.5804

R-squared	0.019516	Mean dependent var	0.157707
Adjusted R-squared	-0.041764	S.D. dependent var	0.188612
S.E. of regression	0.192510	Akaike info criterion	-0.352893
Sum squared resid	0.592965	Schwarz criterion	-0.253963
Log likelihood	5.176036	Hannan-Quinn criter.	-0.339252
F-statistic	0.318472	Durbin-Watson stat	1.997042
Prob(F-statistic)	0.580353		